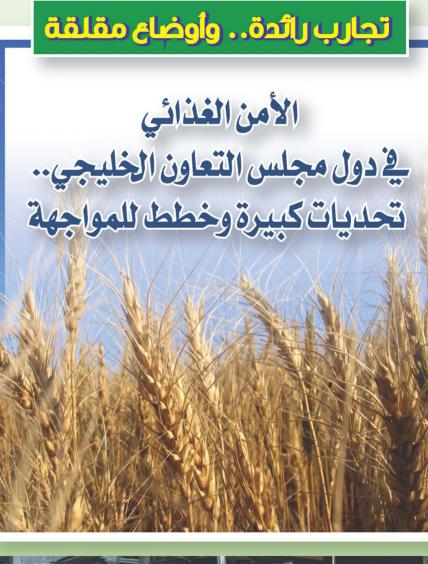


G colc lC منظمة الخليج للاستشارات الصناعية Gulf Organization For Industrial Consulting

العدد 104 مارس 2013

















دورية ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك". تعنى بنشر أخبار وتقارير ولقاءات في قطاع الصناعة، إضافة إلى مقالات حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة.

وكل ما ينشر من آراء يعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا يعبر بالضرورة عن رأي المنظمة، ويتحمل الكاتب مسؤولية قوانين حقوق النشر.



### دورية صناعية ربع سنوية

#### تصدرها



المشرف العام الأمين العام للمنظمة عبد العزيز بن حمد العقيل

رئيس التحرير المهندس حازم صبحي الأنقر

> مديرة التحرير عبير عادل جابر

المخرج الفني حسن أحمد حسن

هيئة التحرير إدارة تطوير الأعمال والتسويق

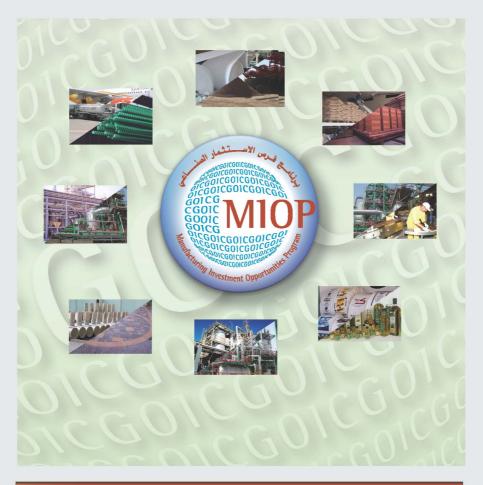
> للمراسلة والاستعلام هاتف: + 974 44 858 717 + 974 44 858 888 بريد إلكتروني: aajaber@goic.org.qa



.....







# برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)

يحدد هذا البرنامج فرص الاستثمار ذات الجدوى الاقتصادية في مختلف القطاعات الصناعية، ويسعى لإيجاد مشاريع جديدة والترويج لها مع مراعاة مجموعة معايير متقدمة تناسب المستثمرين على الصعيدين الإقليمي و/ أو المحلي وتتوافق مع تطلعاتهم. وكذلك يوفر المبادئ التوجيهية الخاصة بالربحية، بالإضافة إلى متطلبات التنفيذ. ويتم طرح هذه الفرص من خلال مختلف الفعاليات التي تنظمها "جويك" في الدول الأعضاء.

## كلمة الأمين العام



# برامج "جويك" تدعم المشاريع الصناعية بالفرص الواعدة والإحصاءات. . وتؤهل الكوادر فيها

تواصل "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مسير تها لتحقيق الإنجازات وتقديم الخدمات الاستشارية ذات الجودة العالية في مجالات التنمية الصناعية والمعلومات الاقتصادية ومتطلبات السوق، مثبتة أنها بيت الخبرة ذو السمعة العالمية، الذي ينافس ويتميز في مجال الاستشارية الصناعية.

فقد أدركت المنظمة أن المعلومات هي القلب النابض لأي مؤسسة بحثية، فأطلقت مؤخراً البوابة التفاعلية المطؤرة لمعلومات الأسواق الصناعية "IMI+"، التي تعد واحدة من أكثر قواعد البيانات الشاملة والموثوقة، والوحيدة على مستوى منطقة دول الخليج العربية التي تجمع بين طياتها الإحصاءات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية، التي تم تجميعها وتصنيفها وتحليلها من قبل خبراء "جويك" في إدارة المعلومات الصناعية. وتستفيد من هذه البوابة شريحة كبيرة من المستثمرين في القطاع الصناعي ورجال الأعمال والباحثين والإعلاميين وغيرهم، وذلك مع تزايد الحاجة لتوفير معلومات وبيانات على درجة عالية من الحقة والثقة والموضوعية، إذ لا يخفي على أحد أهمية الإحصاءات، كونها الدعامة الأساسية للسياسات القتصادية

والاجتماعية، حيث تمكّن متخذي القرار من صياغة الإستراتيجيات والخطط التنموية على أساس علمي ومنهجي دقيق، إلى جانب أنها الأداة المهمة لإعداد الدراسات والبحوث والتقارير الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد سعت "جويك" من خلال الجهود الجبارة التي بذلتها، لإرساء وتطوير منظومة متكاملة من قواعد المعلومات، عكست واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها أولت تطوير المعلومات وإتاحتها للمستفيدين جلّ اهتمامها، فكانت البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية "IMI+" الأولى من نوعها في المنطقة التي تتضمن معلومات عن 22 ألف مصنع في دول مجلس التعاون الست واليمن، ومن بين هذه المصانع تتوفر بيانات لقرابة ١٤ ألف مصنغ منتح، تبلغ استثماراتها مجتمعة أكثر من 326 مليار دولار، ويبلغ حجم العمالة فيها أكثر من مليون و..٣ ألف علمان.

كما أن هذه البوابة توفر للمهتمين وأصحاب القرار البيانات الدقيقة والمحدثة، والإحصاءات والبيانات الحكومية المعتمدة في القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

وتعتبر هذه القاعدة مصدراً قيّماً للمعلومات التي لا غنى عنها لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، وأيضاً للمستثمرين والصناعيين والمحللين لعمل دراسة سوق لأي منتج، واستهداف عملاء جدد، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة، والبحث عن فرص جديدة للاستثمار الصناعي، حيث تقدم البوابة قرابة ٢٥٠ فرصة استثمارية صناعية.

هذه الفرص الاستثمارية وغيرها يقدمها برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP) الذي وضعته "جويك" لابتكار أفكار جديدة لمشاريع صناعية تلائم القطاع الخاص في المنطقة، من خلال التعرف على فرص محددة للاستثمار في الصناعات عبر منطقة الخليج وعلى المستوى الوطني. ويتولى البرنامج ترويج هذه الفرص للمستثمرين في القطاع الخاص، من خلال عقد حلقات دراسية وورش عمل، وفعاليات عامة أخرى متخصصة تعقد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد تولى برنامج فرص الاستثمار الصناعي الترويج للعشرات من الفرص الاستثمارية التي تبنى، ونفذ القطاع الخاص معظم هذه المشاريع. هذا إضافة إلى الفرص التي كشفت عنها نتائج دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أعدتها "جويك" بتكليف من الأمانة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بناءً على اعتماد أصحاب المعالى وزراء الصناعة فى دول المجلس.

فقد كشفت الخارطة الصناعية عن العديد من الصناعات الغائبة والصناعات المستقبلية والفرص الاستثمارية الواعدة، وخصوصاً الصناعات المعرفية. وصناعة كيماويات الألومنيوم، وصناعات تحلية ومعالجة المياه، والصناعات المعدنية، والصناعات الغذائية، وصناعات المعادن الفلزية غير الحديدية.

ولم يقتصر نشاط المنظمة على توفير المعلومات والبيانات الإحصائية والإضاءة على الفرص الاستثمارية، بل امتد ليشمل التدريب وتنمية القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي بدول مجلس التعاون وجمهورية اليمن، وذلك من خلال دورات وورش عمل تدريبية ينظمها بشكل متواصل برنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، بالتعاون مع أهم الجامعات المتخصصة عالمياً، ومراكز التعليم الفني، والمنظمات الدولية والإقليمية وغرف التجارة والصناعة.

وقد خصصت "جويك" برنامجها التدريبي لتقديم التدريب المهني الملائم لمؤسسات القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل خاص للصناعيين والمستثمرين، ورجال الأعمال، والمسؤولين الحكوميين، والأفراد، وصناع القرار الرئيسيين، عبر تزويدهم بمعارف وأدوات يحتاجونها لزيادة فاعليتهم ولزيادة الربحية والاستدامة.

في المحصلة تواكب المنظمة الفرص الاستثمارية منذ بلورتها كفكرة قابلة للتحقيق بفضل البيانات الإحصائية التي تستشرف مستقبل هذه الصناعات، مروراً بتأسيسها كمشروعات واعدة، وصولاً إلى تأهيل وتدريب الكوادر البشرية فيها لتحقيق أهدافها وتقديم كل الدعم لهم. كل هذا يصب في نهضة الصناعة الخليجية ودفع عجلة التطور الاقتصادي بدول المنطقة، التي هي بدورها أهداف "جويك" على الدوام.

التعاون الصناعي مي المليج العديدي

# تجارب رائدة. . وأوضاع مقلقة

الأمى المالي في دول مجلس التعاون الخليجي.. الأمى المالي في دول مجلس التعاون الخليجي..

أصبحت قضية تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة والعـالم أحد التحديات الاقتصادية الخطيرة والملحة، التي تعمل الدول على مواجهتها بهدف ضمان حصول الشعوب كـافة على الأمـن الغـذائي، وتحقيـق الاكتفاء للجميـۓ من الناحيتيـن المـاديـة والاقتصـادية.

> وتتابع هذه القضية الملحة لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها هيئة حكومية خاصة، شُكلت منذ العام 1974، وتضطلع بدور استعراض ومتابعة سياسات الأمن الغذائي، وتعمل هذه اللجنة على معالجة الأزمات القصيرة الأجل، وكذلك معالجة القضايا الهيكلية الطويلة الأجل.

وتتعاون حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالي، والدول من غير الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة لمواجهة هذه المشكلة، كونها أحد أبرز التحديات الإستراتيجية التي تواجهها، إذ تقع دول الخليج العربي ضمن أكثر مناطق العالم جفافاً وفقراً بالموارد المائية الطبيعية ذات الصلة بتحقيق الأمن الغذائي، كما أنها تعاني من خطورة استحواذ القطاع

الزراعي على حوالي 80 % من الاستخدام الكلي للمياه في المنطقة، حيث إن الضخ المفرط من المياه الجوفية لتلبية متطلبات هذا القطاع بمستويات تفوق كثيراً معدلات التغذية الطبيعية، تسبب في استنزاف نسبة كبيرة من المياه الجوفية وتدهور نوعيتها، لذلك خططت المياه الدول لإنشاء المزيد من محطات التحلية، بحجم استثمارات يبلغ حوالي 100 مليار دولار بين عامي 2011 و2016 نتيجة للزيادة المتوقعة للطلب على المياه.

وبما أن دول الخليج العربي تعتبر جزءاً مهما في العالم لما تحتويه من ثروة بترولية ومعدنية، فقد أصبحت هذه المنطقة في مهب ريح يصعب التكهن بنتائجها على مستوى الأمن الغذائي، الذي يعتبر من التحديات الأصعب لمستقبل معيشة المواطن الخليجي، الذي يستورد أكثر من 80 % من احتياجاته الغذائية في منطقة تواجه تحدياً في ندرة المياه.

وقد اتبعت دول الخليج العربي إستراتيجية جيدة من حيث تأمين بعض السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستثمار في دول زراعية مثل السودان والهند وباكستان وإندونيسيا بتكلفة قليلة نسبياً إلا أنها لا تكفى، كما أنها غير آمنة بسبب المتغيرات السياسية في العالم.

ولمواجهة مشكلة الأمن الغذائى محليا وعالميا بمختلف أوجهها، اتجهت دول الخليج بدرجات متفاوتة نحو حلول مختلفة من خلال العمل على تحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي المحلى عبر برامج وخطط التنمية المتنوعة، وقد كانت لدول مجلس التعاون تجارب رائدة ومختلفة في هذا المجال، بهدف تقليل فجوة الغذاء وتوفير الأمن الغذائي إدراكا منها لحجم الآثار السلبية على بلدانها اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا، وبهدف تقليل الاعتماد على الخارج في سدّ هذه الفجوة.

### السعودية: سياسات تنموية

تبنت المملكة العربية السعودية خطط تنمية زراعية طموحة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستديمة، وذلك لتحقيق عدة أهداف، من أهمها تأمين أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائى محلياً، فقامت بدعم أسعار المنتجات النهائية اللازمة للأمن الغذائي، ودعم مستلزمات الإنتاج الزراعي الرئيسة، وإعفائها جمركياً، وتوفير التمويل لمشروعات الأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية الزراعية، وإقامة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة الداعمة لمشروعات الأمن الغذائي.

ولم يقتصر دور المملكة على المستوى المحلى، بل طالت جهودها التنموية الكثير من دول العالم خصوصاً العربية والإسلامية، ولقد كان لها آثارها الإيجابية لتحقيق هذا الأمن على تلك المستويات كافة، وذلك من خلال عمليات تنموية والتخطيط طويل المدى لتحقيق تنمية مستدامة، وكان من أهم الأهداف العامة لتلك الخطط إحداث معدلات عالية للتنمية الزراعية لتنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى من ناحية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي المحلي من ناحية ثانية، ومن ثم الوصول إلى أعلى مستويات ممكنة لرفاهية ورخاء المواطنين.

وكان نشاط الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية مثالا رائداً للتكامل الزراعي العربي، حيث ضمت 27 مشروعاً في خطتها الاستثمارية 1998 - 2000، منها 15 مشروعاً في دون عربية هي: (سوريا والعراق والأردن والإمارات وقطر والسودان واليمن). وتميز عدد من

مشروعاتها بالطبيعة الإستراتيجية وأخرى بالطبيعة الإنتاجية.

ولقد كانت للسياسات والبرامج التي نفذتها السعودية وما صاحبها من إعانات نتائج مهمة في مجال الأمن الغذائي المحلى، حيث استطاعت المملكة تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العربى والإسلامى والدولى من خلال المساعدات الإنمائية. وكان لهذه المساعدات تأثير لافت على قطاع الأمن الغذائي في الدول العربية والإسلامية والدولية، ومنها المساعدة في إنشاء مشروعات تنموية حديثة للأمن الغذائي، وإدخال تقنيات زراعية حديثة، وتوفير قدر من التمويل اللازم لمشروعات الأمن الغذائي ورفع كفاءة الموارد البشرية.

## التجربة القطرية: برنامج رائد لتحقيق الأمن الغذائى

يعد برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي من أهم التجارب التي تمت في هذا المجال، إلى جانب إعلان الدوحة حول الأمن الغذائي الذي صدر في العام 2012، خلال المؤتمر الدولي حول الأمن الغذائي، الذي عقد برعاية ولى العهد سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وقد تمخض الإعلان عن مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، أبرزها تعزيز سياسات سليمة للتنمية الزراعية والريفية، ودعوة الحكومات المعنية لتخصيص 10 % من ميزانية الموارد الوطنية لتنفيذ هذا الإعلان، كما تضمنت التوصيات زيادة نسبة الإنفاق الوطنى المخصصة للزراعة والإنتاج الغذائى، ودعم مبادرة قطر على الصعيدين الوطنى والإقليمي والدولى لإنشاء التحالف العالمي للأراضى الجافة، إضافة إلى تشكيل أمانة عامة دائمة للمؤتمر الدولى حول الأمن الغذائي في الأراضي الجافة في قطر تحت مظلة برنامج قطر الوطنى للأمن الغذائي، لدعم وتعزيز الأمن الغذائي في الأراضي الجافة، بالشراكة مع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف، والمؤسسات البحثية والأكاديمية وقطاع الأعمال، كما أوصى الإعلان بإنشاء آلية عمل باستخدام مؤشرات موثوقة لرصد وتقييم تنفيذ هذا الإعلان عبر التعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" والبنك الدولى ومنظمة "اليونيسكو"، وإنشاء نظام معلومات متخصص بالإنتاج الزراعى لتحقيق الأمن الغذائى وتجارة السلع بين الأسواق والدول في الأراضي الجافة، وتعزيز نظم الإندار المبكر على الصعيدين الوطني والإقليمي، للحد من الآثار السلبية للجفاف والفيضانات والتصحر والآفات.

# التعاون الصناعتي مي المليع العـريي

مع الخليج العربي الم



ودعت هذه المبادرة للتنسيق بين هذه الدول في مجال السياسات العامة لقضية الأمن الغذائي والتركيز في مجالاتها الأربعة، وهي: الطاقة والمياه والزراعة والغذاء.

وقد أطلقت قطر مبادرتها الخاصة لتحقيق الأمن الغذائي بعد أن عانت من تضخم في أسعار الغذاء، ونظراً لمساحتها الصغيرة لم يكن ممكناً اللجوء إلى اقتصاديات الحجم الكبير لحماية احتياجاتها من مشتريات الغذاء بفاعلية، خصوصاً أنها تستورد 90 % من غذائها، ويمثل هذا الأمر مخاطر كبيرة على البلاد بغض النظر عما إذا كانت غنية أم لا.

وهنا بدأ برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي يضع نهجاً مستداماً للأمن الغذائي لدولة قطر، يهدف للمساهمة في دعم الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية 2030:التنمية البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية.

ويعمل فريق من المتخصصين لوضع الخطة العشرية الشاملة التي تمتد بين العام 2013 و2022، لكي تكون قطر الدولة الرائدة في تحديث وتطوير الأراضي الجافة، وتوفير الغذاء من إنتاجها المحلي وليس من الاستيراد فقط.

## تجربة البحرين: الاستفادة من التجارب الرائدة

اهتمت مملكة البحرين بإيجاد سبل تفعيل مشروعات الأمن الغذائي فيها، خصوصاً أن تحقيق الأمن الغذائي سيساهم بتوفير المزيد من السلع الغذائية المنتجة محلياً، مما يؤدي إلى ارتفاع العائد الاقتصادي، وبالتالي تحول البحرين من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة على المدى القريب، والمساهمة فعلياً بتحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية لعام 2030. الغذائي يعزز حجم نمو الاقتصاد الوطني، وبالتالي استقرار أسعارها بدلاً من التقيد بتغيرات الدول التي تستورد منها.

وسعت البحرين للاستفادة من تجارب الدول الرائدة في الاستثمار بمشروعات الأمن الغذائي خارجياً وتطبيقها لتنمية الاقتصاد المحلي، إلى جانب سعيها للاهتمام بالأراضي الزراعية والمحميات، واستغلال بعض أراضيها وفق خطة إستراتيجية لإقامة المشروعات لإنتاج أكبر قدر من السلع الغذائية.

وأوصت دراسة احتياجات وتطلعات الأمن

الغذائي في البحرين التي أعدتها وزارة الصناعة والتجارة- بضرورة التركيز على الزراعة وتشجيع المزارعين، وتقديم الدعم والعون اللازم لهم عبر شراء منتجاتهم وبيعها لهم، أو تيسير أمور البيع وتخفيض إيجارات الأراضي.

وكشفت الدراسة أن الاستثمار في القطاع الغذائي شهد نمواً كبيراً في السنوات الماضية، حيث إن الوزارة تتلقى العديد من الطلبات الاستثمارية للدخول في هذا القطاع الحيوي. ومن الأمثلة البارزة على الاستثمار في القطاع الغذائي إنشاء شركة لدعم الأمن الغذائي في مجال الاستزراع السمكي تحت اسم "أسماك"، برأس مال قدره 5 ملايين دينار بحريني، وإنشاء شركات لدعم الأمن الغذائي في قطاع وإنشاء شركات لدعم الأمن الغذائي في قطاع الدواجن باستثمار 2.5 مليون دينار، وإنشاء الشركة العربية للسكر برأسمال 150 مليون دولار من قبل مستثمرين من البحرين والسعودية وإسبانيا والكويت وباكستان.

## الإمارات: الاستثمار الزراعي الخارجي

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أن لأداء القطاع الزراعي أهمية كبيرة، فقد حققت طفرة زراعية نجحت إلى حد كبير في التعامل مع معوقات المناخ، سعياً لتحقيق الأمن الغدائي الذي هو جزء إستراتيجي من الأمن القومي، والخروج من تقلبات الأسواق العالمية كونها دولة مستوردة للغذاء، فتبنت تجارب ناجحة، من خلال توزيع الأراضي، وشراء معدات زراعية، بهدف تشجيع المستثمرين وخلق فرص عمل ورفع مستويات الدخل، وأيضاً تحديد أفضل المنتجات الملائمة لمناخ الدولة، خصوصاً في إمارة أبوظبي.

وقد اتجه الكثير من رؤوس الأموال الإماراتية نحو الاستثمار الزراعي في الخارج، حيث قامت لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني بإعداد تقرير عن التنمية الغذائية، يتطرق فيه أن الاستثمار الزراعي الخارجي. ومما لا شك فيه أن الاستثمار بالقطاع الزراعي في الدولة بفعل تحديات المناخ الصحراوي، لذلك دعا بفعل تحديات المناخ الصحراوي، لذلك دعا المستثمرون إلى إنشاء مؤسسة لتشجيع والتوسع في التقنيات الحديثة، كالبيوت المحمية والزراعة العضوية، واستخدام أنظمة الري وإنشاء صندوق استثماري للاستثمار في القطاع وإنشاء صندوق استثماري للاستثمار في القطاع وإنشاء صندوق استثماري للاستثمار في القطاع في الخليج العربي (التكاري)

الزراعي في الدول الخارجية، وإنشاء مصرف أو مؤسسة لتمويل مشاريع المستثمرين الزراعيين.

كما يتوجه المستثمرون في الإمارات للاستثمار الزراعي في الخارج، والذي أصبح ضرورة ملحة، لمجابهة تحديات النمو السكاني وارتفاع أسعار الغذاء العالمية، بالاعتماد على التقنيات الحديثة. ورغم الموقات والصعوبات، فإن الإمارات تسعى إلى مواصلة تقديم الخدمات الزراعية المجانية، كتجهيز الأرض للزراعة الزراعية المجانية، كتجهيز الأرض للزراعة عالية الجودة والملائمة لظروف البيئة المحلية. ويمثل الناتج المحلي من الزراعة والثروة إجمالي الناتج المحلي الإماراتي، وهذه النسبة إشروعات الزراعية وتنوعها.

وقد أظهرت الإحصاءات أن نصيب مساهمة القطاع الزراعي بالدولة من الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية السلعية والبالغ 436.8 مليار درهم لم يتجاوز 9.6 مليار درهم عامي 2006 و2007 على التوالي، ما يدل على انخفاض مردود مساهمة ذلك القطاع قي الناتج المحلى.

وعلى الرغم من أن الإمارات عضو في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، وتقدر مساهماتها بـ 15 مليار دينار كويتي وتحتل المرتبة الثالثة، إلا أن إمكانية استفادة الإمارات من الهيئة محدودة مقارنة بالدول الأخرى، لا سيما على صعيد مساهمة مستثمرين أو أطراف من الإمارات في الشركات التي تستثمر فيها الهيئة أو حتى في استقطاب الدولة لمقار تلك الشركات، وخصوصاً شركات التصنيع الغذائي.

## التجرية العمانية: الزراعة والثروة السمكية

أدركت سلطنة عمان منذ البداية أهمية توفير الاحتياجات الغذائية من الموارد الطبيعية المتاحة، فعملت من خلال خطط التنمية الخمسية الزراعية والسمكية المتتالية على تشجيع المزارعين والصيادين على الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية والسمكية.

ولتحقيق ذلك تبذل السلطنة جهوداً متواصلة لإعداد وتدريب وبناء الإنسان العماني في كافة مواقع العمل والإنتاج، وقامت بإنشاء البنيات



الأساسية والمؤسسات المقادرة على إجراء البحوث والدراسات، وتوفير الخدمات وتقديم التوجيه والإرشاد وأشكال التشجيع المادي والمعنوي المختلفة، التي تساعد على زيادة إنتاج الغذاء وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية.

وقد لعبت تلك الجهود دوراً فاعلاً في إحداث تنمية حقيقية في مجالى الزراعة والثروة السمكية، الأمر الذي تؤكده عدة مؤشرات، مثل زيادة الإنتاج لوحدة المساحة، والمساهمة الفعالة في الدخل القومي، وتحقيق مزيد من الأمن الغذائى، واستقرار المجتمع الريفى، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، ونتيجة لمعدلات النمو المرتفعة التي تحققت في كميات الإنتاج النباتى والحيوانى فإن قيمة الناتج المحلى المتحقق في قطاع الزراعة قد ارتفع من حوالي 59 مليون ريال عماني عام 1985م إلى نحو 106.3 مليون ريال عمانى عام 2004م، وبمعدل نمو 3.4 % في المتوسط سنويا. كما استطاعت الصادرات النباتية والحيوانية العمانية المنشأ من تغطية نحو ثلث إجمالي الواردات النباتية والحيوانية للسلطنة، وزادت هذه النسبة من حوالي 24.8 % إلى 37.3 %، وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الزراعي في توفير فرص العمل فقد أشارت نتائج التعداد الزراعي للموسم 2005/2004 بأن عدد العمال الزراعيين بلغ في مجمله 141 ألف عامل زراعى.

وفيما يخص القطاع السمكي شهد الإنتاج السمكي زيادة في الكمية من حوالي 95 ألف طن

عام 1985م إلى ما يزيد عن 140 ألف طن عام 2004م بنسبة زيادة بلغت 45.9 % خلال هذه الفترة.

## الكويت: تنشيط القطاع الزراعي

تضمنت الخطة التنموية الخمسية لدولة الكويت في مجال الأمن الغذائي أهدافاً إستراتيجية ترتكز أساساً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادره، ودعم القطاع الخاص، وترسيخ الآليات والنظم التي تدعمه وتحفزه، وتعزيز التنمية البشرية وتوفير فرص العمل، وتوسيع مجالات وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لدعم التنمية وقطاع البحوث والتطوير، وغير ذلك.

وتحتاج خطة التنمية وتحقيق الأمن الغذائي لدولة الكويت والتي تقدر تكاليف تنفيذها نحو 30 مليار دينار إلى الوقوف على بعض الملاحظات التي تختص بمسألة الأمن الغذائي باعتبارها قضية أساسية ومصيرية بالنسبة للحكومة، وما يدور حولها من أزمات مائية ومجاعات تعاني منها الكثير من دول العالم النامي، وارتفاع الأسعار وغيرها من الأزمات المرتبطة بالأمن الغذائي.

وكان لا بد من تضمين الخطة التنموية لموضوع الأمن الغذائي الذي يتعلق بحياة المواطن والمقيم في دولة تعتمد بشكل أساسي على توفير

# في المليج العربين

غذائها من الخارج، كما هو الحال في اعتماد الدول بإيراداتها على النفط، حيث كان إيراد دولة الكويت من النفط منذ بداية 2010 -كما تشير مجلة "ميد" - 17.09 مليار دينار، ولا بد حصة النفط منها 16.08 مليار دينار، ولا بد من طرح لإنشاء شركة استثمارية تهتم بقضية الاستثمار في مشاريع الأمن الغذائي.

ومن أهداف قطاع الزراعة في دولة الكويت كما ورد في الخطة: تنشيط النمو في القطاع الزراعي، وإعداد القوى البشرية الوطنية ونظم المعلومات، وتحديد الإنتاج والتسويق، إنشاء نظام معلومات جغرافية للقسائم الزراعية (النباتي – الحيواني – السمكي)، استكمال (النباتي – الحيواني – السمكي)، استكمال تطوير وتحديث نظم وآليات التسويق الزراعي بالتعاون مع القطاع الخاص، وتوفير نظام متكامل للمعلومات الزراعية وقاعدة بيانات الدول المتقدمة في المجال الزراعي، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة مع الدول الشقيقة والصديقة.

ومن الخطوط العريضة للمشاريع المتعلقة بالقطاع الزراعي المطروحة ضمن السنة الأولى من الخطة، إقامة تجمعات زراعية وعمرانية جديدة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي بمختلف قطاعاته، والتوسع في مزارع الدواجن، وتطوير مشاريع الأغنام في الوفرة والجهراء، والاهتمام بمشاريع الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج.

### اليمن: أزمة حادة

إن وضع الأمن الغذاء في اليمن لا يخفى على أحد، وقد انتقل من سيئ إلى أزمة حقيقية وفعلية تعاني منها جميع المحافظات وعلى مستويات متباينة، ليست مقتصرة على شريحة، وهي لم تعد قضية فقط ولكن أصبحت أزمة حادة يتوجب أن يقف الجميع أمامها بمسؤولية واتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الأزمة.

وفي هذا المجال وقعت وزارة الزراعة والري ومنظمة "الفاو" اتفاقية منحة لليمن بمبلغ 533 ألف دولار لدعم وتمويل مشروع تجربة تصنيف مراحل الأمن الغذائي فالزراعة، ويهدف مع شركاء الأمن الغذائي والزراعة، ويهدف المشروع إلى إيجاد طرق أكثر فعالية للاستجابة للأمن الغذائي في المجتمعات اليمنية المتأثرة بالأزمات الإنسانية، وإعداد تقرير أولي عن حالة الأمن الغذائي في البلاد على أساس تحليل البيانات الثانوية الصادرة من الجهات العاملة في هذا المجال.



وأكدت "الفاو" في اليمن استعدادها وحرصها على تقديم أوجه الدعم والمسائدة لجهود اليمن بما يمكنها من تجاوز الأزمات، خصوصاً المتعلقة بالأمن الغذائي وتوفير الغذاء.

وبموجب الاتفاقية يوفر المشروع تحليلاً متكاملاً عن حالة الأمن الغذائي في اليمن للجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية وأعضاء المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة من أجل توجيه الدعم، ويركز المشروع على دعم مختلف مناطق اليمن عبر تحديد المناطق الأكثر احتياجاً للمساعدات في مجال تحسين الأمن الغذائي.

ويهدف مشروع التغذية في اليمن للتنمية، وليس مشروعاً للطوارئ، وقد أبدت الحكومة اليمنية خلال الفترة السابقة مستويات عالية من الالتزام، وتجسد ذلك خلال العامين الماضيين من خلال إستراتيجيتين وطنيتين رئيسيتين، هما إستراتيجية الأمن الغذائي التي أعدت بالتعاون بين الحكومة اليمنية والمانحين، والإستراتيجية الوطنية للتغذية التي أقرها مجلس الوزراء، وهي إستراتيجية والملوب الانتقال بهذه الإستراتيجيات على الأرض.

يذكر أن مشروع الأمن الغذائي لليمن هو مشروع مدعوم من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 7 ملايين يورو وبمشاركة من "اليونيسيف" بمبلغ مليون يورو. وهو عبارة عن برنامج للأمن الغذائي، الهدف الأساسي منه هو الإسهام في خفض الفقر ورفع مستويات الأمن الغذائي لدى الأسر الريفية ومساعدة الحكومة

#### اليمنية.

وللمشروع مكونات رئيسية أولها يتطرق إلى الوقاية والتخفيف من سوء التغذية بين الأطفال تحت الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات، ويمثل هذا المكون 75 % من البرنامج بميزانية قدرها 6 ملايين يورو بتمويل من الاتحاد الأوروبي و"اليونيسيف".

أما المكون الرئيسي الثاني من البرنامج هو تنمية الأنشطة لجهات غير حكومية تدعم خطط عمل الأمن الغنائي على المستوى المحلي ودعم المبادرات المحلية للأمن الغنائي. ويمثل هذا المكون 25 % من البرنامج بميزانية تقدر بمليوني يورو بتمويل من الاتحاد الأوروبي، ويدار من قبل الاتحاد الأوروبي.

# حراك جماعي

في المحصلة، على دول الخليـج مواجهـة مشكلة الأمن الغذائي بإستراتيجيات وحلول مختلفة ومشتركة عبر برامج وخطط تنموية، والاستفـادة من التجـارب الرائـدة في عـدد من الدول الخليجية، وتعميمهـا على الــدول الباقيــة لتقليـص بلدانها.



بهدف إيجاد الفرص الاستثمارية الصناعية الواعدة

وفد سيدات أعمال شركة منتدى الشرقية للتنمية والتطوير في ضيافة "جويك"



استضافت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) وفداً من سيدات الأعمال من "شركة منتدى الشرقية للتنمية والتطوير المحدودة" (إفكو) ضمّ والتطوير المحدودة" (إفكو) ضمّ ماحبة السمو الأميرة مشاعل بنت فيصل بن تركي بن عبد العزيز آل سعود عضو مجلس الإدارة في الشركة، والسيدتين سامية علي الإدريسي الرئيس التنفيذي، ومناهل عبد الله الحمدان عضو مجلس الإدارة.

وقد رحب سعادة الأمين العام للمنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل بالوفد، وأعرب عن تقديره للجهد الذي تقوم به سيدات الأعمال السعوديات للنهوض بالاستثمارات المختلفة في

المملكة، وأكد على استعداد "جويك" لتقديم الدعم الكامل لهن في انضمامهن إلى القطاع الصناعي في الخليج.

وأطلع الأمين العام سيدات الأعمال خلال اللقاء على نشاطات "جويك" وبرامجها في مجال الدراسات والأبحاث الصناعية على مستوى دول مجلس التعاون واليمن، وما تقوم به من جهود لدعم التنمية الصناعية في هذه الدول.

كما تعرفت سيدات الأعمال على لمحة من برامج "جويك" وأبرزها: برنامج معلومات السوق المناعية وبوابته التفاعلية (IMI)، وبرنامج المناولة والشراكة الصناعية الخليجية (GSPX)، وبرنامج التدريب وتطوير القدرات (TCD)، وبرنامج الدعم الفني للصناعات الصغيرة والمتوسطة (ITA)، وبرنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)، وبرنامج الدراسات والسياسات الصناعية (ISP).

وقد تحدث خلال اللقاء الرئيس التنفيذي لشركة "إفكو" سامية الإدريسي مقدمة لمحة عن نشاط الشركة وتوجهها في بداياتها إلى قطاع العقارات، بينما استعرضت عضو مجلس الإدارة الأميرة مشاعل ظروف إنشاء الشركة ورغبة سيدات الأعمال في الاستثمار في المجال الصناعي الواعد. بينما نوهت عضو مجلس الإدارة مناهل الحمدان بما اطلع عليه الوفد من معلومات صناعية قيمة تساعدهن في تحديد المجال الذي ينوون الاستثمار فيه.

ودارت النقاشات بين الحاضرين حول السبل الآيلة إلى تأمين الدعم لسيدات الأعمال الراغبات في الاستثمار، ودور "جويك" في تقديم المساعدة لهن لتحقيق أفضل النتائج، بما يعود بالنفع عليهن وعلى اقتصادات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن وخصوصاً في المجال الصناعي، في سبيل النهوض بهذا القطاع الحيوي.



# صناعة المنتجات الغذائية في دول الخليج من الصناعات التحويلية المهمة واستثمار اتها حوالي 17 مليار دولار في 2012



إعداد: صالح طه خبير – إدارة المعلومات الصناعية "جويك" taha@goic.org.qa

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من الأنشطة المهمة في الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي العام 2012 مثّل هذا القطاع حوالي 12.9 % من إجمالي مصانع الصناعات التحويلية، وحوالي 5.1 % من مجموع الأموال المستثمرة، وحاز 14.8 % من إجمالي عدد العاملين في الصناعات التحويلية.

وتطور عدد المصانع في هذه المسناعة من 1549 مصنعاً عام 2008 ليصل إلى 1844 مصنعاً عام 2012، بمعدل نمو تراكمي بلغ 4.5 %، بينما تطور حجم الاستثمارات للفترة نفسها من 11316 مليون دولار أميركي ليصل إلى 16849 مليون دولار، بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ 10.5 %، بينما تطور عدد العاملين لنفس الفترة من 137636 عاملاً ليصل إلى 190279 عاملاً وبمعدل نمو تراكمي بلغ 8.4



ويشمل قطاع الصناعات الغذائية العديد من الأنشطة الصناعية حسب التصنيف الدولي للأنشطة الصناعية وهي على الشكل التالي:

- 1 تجهيز وحفظ اللحوم ومنتجاتها.
- 2 تجهيز وحفظ الأسماك والمنتجات السمكية.

الستوات

2008

84

153

217

1,095

1,549

عدد المصاتع

معالجة وحفظ اللحوم

صناعة المشروبات

غذائية

منتجات الألبان

صناعات

أخرى إجمالي

الغذائية

- 3 تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات.
- 4 صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية.
  - 5 صناعة منتجات الألبان.
  - 6 صناعة منتجات مطاحن الحبوب.
    - 7 صناعة النشا ومنتجات النشا.
      - 8 صناعة منتجات المخابز.

- 9 صناعة السكر.
- 10 صناعة الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية.
- 11 صناعة المعكرونة وشرائح المعكرونة الشعيرية والمنتجات النشوية المماثلة.

.

.

•

- 12 صناعة الوجبات والأطباق المعدة.
- 13 صناعة المنتجات الغذائية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر.

معدل

2012

116

152

270

1,306

1,844

2011

104

149

258

1,261

1,772

النمو 5

سنوات % 8.4

-0.2 %

5.6 %

4.5 %

4.5 %

- 14 صناعة أعلاف حيوانية محضرة.
- 15 صناعة المشروبات المرطبة والمياه المعدنية ومياه القوارير الأخرى.
  - 16 صناعة منتجات التبغ.

تطور الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي								
2012	2011	2010	2009	2008	البيان			
1,844	1,772	1,606	1,602	1,549	عدد المصانع			
16,849	16,575	13,688	12,352	11,316	حجم الاستثمارات - مليون \$			
190,279	188,234	159,613	149,493	137,636	عدد العاملين			

عدد المصانع في الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي

2010

90

152

231

1,133

1,606

2009

90

153

228

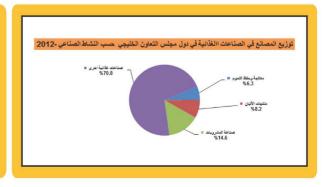
1,131

1,602

وسوف يقتصر التحليل في هذا التقرير على ثلاثة أنشطة مهمة، وتم دمج بقية الأنشطة الأخرى بنشاط واحد، حيث تم توزيعها كما هو واضح من الجدول التالي:

- صُنع معالجة وحفظ اللحوم.
  - صُنع منتجات الألبان.
    - صناعة المشروبات.
  - صناعات غذائية أخرى.



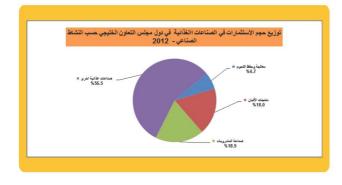




### ور السل مورية مع الفليج العربي

حجم الاستثمارات في الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي

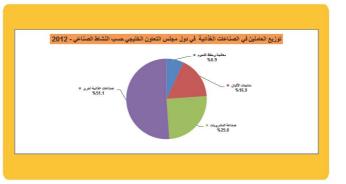
	الستوات					
يچم الاستثمارات - أيون \$	2008	2009	2010	2011	2012	محل الثمو 5 سنوات
عالجة وحفظ اللحوم	568	704	970	1,076	1,123	18.6 %
نتجات الألبان	1,915	1,955	1,958	3,033	3,036	12.2 %
سناعة المشرويات	2,079	2,193	2,588	3,174	3,178	11.2 %
ساعات غذائية فرى	6,754	7,500	8,173	9,293	9,512	8.9 %
بمالي الصناعات غذائية	11,316	12,352	13,688	16,575	16,849	10.5 %





عدد العاملين في الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الصناعي







وبتحليل موجز لواقع هذه الأنشطة نلاحظ ما أو في شكل قطع أو في عبوات منفردة، وإنتاج يلي:

#### صناعة معالجة وحفظ اللحوم

يشمل هذا الفرع ذبح أو إعداد أو تعبئة اللحوم مثل: الأبقار والدواجن والحملان والأرانب والخراف والجمال.. إلخ، وإنتاج اللحوم الطازجة أو المبرَّدة أو المجمَّدة بكامل النبيحة،

او في شكل قطع او في عبوات منفردة، وإنتاج اللحوم المجفَّفة أو المملَّحة أو المدخَّنة ومنتجات اللحوم مثل السُجُق، السلامي، سجق، المقانق المتبلة ومنتجات أخرى. ومثلت نسبة هذه الصناعة في الصناعات الغذائية عام 2012 حوالي 6.3 % من عدد المصانع، و6.7 % من عدد إجمالي الاستثمارات، و6.9 % من عدد العاملين.

تطور عدد المصانع في هذا النشاط من 84 مصنعاً عام 2008 ليصل إلى 116 مصنعاً عام 2012 بمعدل نمو تراكمي بلغ 8.4 %، بينما تطور حجم الاستثمارات لنفس الفترة من 568 مليون دولار ليصل إلى 1123 مليون دولار بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ 18.6 %، بينما تطور عدد العاملين لنفس الفترة من 7967 عاملاً ليصل إلى 13.11 %. عاملاً وبمعدل نمو تراكمي بلغ 13.51 %.





### صناعة منتجات الألبان

يشمل هذا القسم تحويل صنع اللبن السائل الطازج و/أو المبستر و/أو المعقم و/أو المتجانس و/أو المعالج بدرجة حرارة عالية مثل: صُنع المشروبات من اللبن والقشدة من اللبن السائل الطازج أو المبستر أو المعقم أو المتجانس، وصُنع اللبن المجفف أو المركز المحلى أو غير المحلى، وصُنع اللبن أو القشدة في شكل صلب، وصُنع الزيد، وصُنع اللبن المصفى (الزيادى(، وصُنع الجبن وخثارة اللبن، وصنع المصل (مصل اللبن)، وصُنع الكازين أو اللاكتوز، وصُنع الكريمة المثلجة (البوظة) وغير ذلك من المثلجات الصالحة للأكل.

ومثلت نسبة هذه الصناعة في الصناعات الغذائية عام 2012 حوالي 8.2 % من عدد المصانع، و18 % من إجمائي الاستثمارات، و16.9 % من عدد العاملين.

لم يحدث أي تطور يذكر في عدد المصانع في هذا النشاط، حيث كان عددها 153 مصنعاً عام 2008، لينخفض إلى 152 مصنعاً عام 2012

0.2 %، بينما تطور حجم الاستثمارات لنفس الفترة من 1915 مليون دولار ليصل إلى 3036 مليون دولار بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ 12.2 %، بينما تطور عدد العاملين لنفس الفترة من 22835 عاملا ليصل إلى 32200 عامل وبمعدل نمو تراكمي بلغ 9%.

### صناعة المشروبات

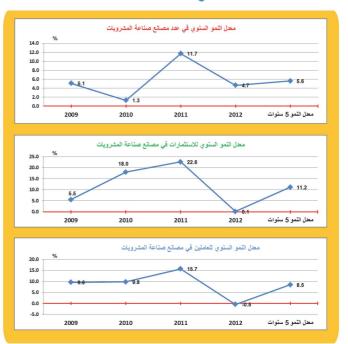
يشمل هذا القسم صُنع المشروبات مثل: المشرويات غير الكحولية والمياه المعدنية، وصُنع المشروبات الكحولية أساساً عن طريق التخمير والجعة (البيرة) والنبيذ، وصُنع المشروبات الكحولية المقطرة. ولا يشمل هذا القسم إنتاج عصائر الفاكهة والخضر، وصنع المشروبات المصنوعة من اللبن، وصُنع منتجات البُن والشاي والماتيه.

ومثلت نسبة هذه الصناعة في الصناعات الغذائية عام 2012 حوائى 14.6 % من عدد المصانع، و18.9 % من إجمالى الاستثمارات، و25% من إجمالي عدد العاملين.

بمعدل انخضاض في النمو التراكمي بلغ تطور عدد المصانع في هذا النشاط من 217 مصنعاً عام 2008 ليصل إلى 270 مصنعاً عام 2012، وبمعدل نمو تراكمي 5.6 %، بينما تطور حجم الاستثمارات لنفس الفترة من 2079 مليون دولار ليصل إلى 3178 مليون دولار بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ 11.2 %، بينما تطور عدد العاملين لنفس الفترة من 34346 عاملاً ليصل إلى 47563 عاملاً ويمعدل نمو تراكمي بلغ 8.5 %.



### وردانها وردتا می اخلیج الـ رایی

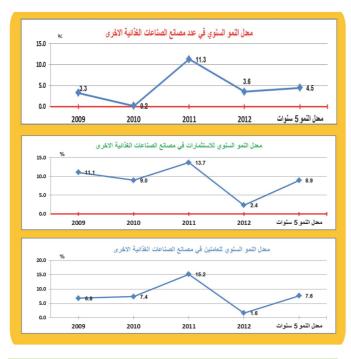


### صناعات غذائية أخرى

ويشمل القطاعات الصناعية الأخرى في الصناعات الغذائية ومكونه من الأنشطة التالية:

تجهيز وحفظ الأسماك والمنتجات السمكية، تجهيز وحفظ الفواكه والخضراوات، صناعة الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية، صناعة منتجات مطاحن الحبوب، صناعة النشا ومنتجات النشا، صناعة منتجات المخابز، صناعة السكر، صناعة الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية، صناعة المعكرونة وشرائح المعكرونة الشعيرية والمنتجات النشوية المائلة، صناعة الوجبات والأطباق المعدة، صناعة المنتجات الغذائية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر، صناعة أعلاف حيوانية محضرة، وصناعة منتجات التبغ.

ومثلت نسبة هذه الصناعة في الصناعات الغذائية عام 2012 حوالي 70.8 % من عدد المصانع، و56.5 % من إجمالي الاستثمارات، و51.1 % من عدد العاملين، حيث تطور عدد المصانع في هذه الأنشطة من 1095 مصنعاً عام 2008 ليصل إلى 1306 مصانع عام 2012، بمعدل نمو تراكمي بلغ 4.5 %، بينما تطور حجم الاستثمارات لنفس الفترة من 6754 مليون دولار ليصل إلى 9512 مليون دولار بمعدل نمو تراكمي للخمس سنوات بلغ 8.9 %، بينما تطور عدد العاملين لنفس الفترة من 72488 عاملاً ليصل إلى 97303 عمال وبمعدل نمو تراكمي بلغ 7.6 %.





# نعمل لبناء المستقبل Building the future



We are pioneering the growth of downstream industrial projects in Qatar since 2005. Honoring the foundation on which it was built, Qatar Holding continues to explore new opportunities through strong partnerships coupled with unwavering dedication and direction.

نحن الروَّاد في تنمية المشاريع الصناعية التحويلية في دولة قطر منذ عام ٢٠٠٥. وكان لنا الشرف بأن نكون الحجر الأساس التي قامت عليه تلك الصناعة، وقطر القابضة تواصل استكشاف فرص جديدة من خلال شراكات قوية مقرونة بالاتجاه الثابت والمتفاني.

قط\_ر الق\_ابضة Qatar Holding قطر القابضة للصناعات الوسيطة المحدودة Qatar Intermediate Industries Holding Co. Ltd.







<mark>غرفــة أبوظبي</mark>

# "جـويك" ووفـد غـرفة أبوظبي لـدولـة قطــر يبحثان تفعيل التعاون المشترك



وقد عُقد اجتماع موسع شارك فيه من "جويك" الأمين العام المساعد لقطاع

المشروعات الصناعية الأستاذ محمد بن عبيد المزروعي والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات الأستاذ محمد المخيني، ومديرو الإدارات ومسؤولو البرامج في المنظمة.

وتحدث الأمين العام عبد العزيز العقيل فشكر الوفد على زيارته، واعتبر أنها "تؤكد ما سعت المنظمة إليه من خلال إستراتيجيتها وخطتها الخمسية التي شددت على ضرورة التوجه في أعمالها ومشاريعها إلى القطاع الخاص، باعتباره القطاع الواعد في التنمية الصناعية خصوصاً، والتنمية الاقتصادية عموماً".

ونوه العقيل بإمارة أبوظبي "التي تشهد تطورات لافتة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بفضل سياسة التنمية المتوازنة "التي تنتهجها حكومة أبوظبي"، معتبراً أن "التعاون بين "جويك" وبين القطاع الخاص من شأنه أن يؤسس لمشروعات جديدة في الإمارة، خصوصاً مع وجود العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة التي كشفت عنها مؤخرا".

وأشار الأمين العام إلى أن "توجيه الاستثمار إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه أن



يساهم في تنمية الموارد الاقتصادية المختلفة، التي تشمل تأمين فرص عمل للقوى البشرية المتزايدة وتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. مما يدعم مكانة أبو ظبي البارزة على الساحة الاقتصادية، ويدعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي منطقة الخليج بشكل عام".

وأشار العقيل إلى أن "جويك" "تسعى لدعم القطاع الصناعي بمختلف الطرق، خصوصاً من خلال برنامج المناولة والشراكة الصناعية الخليجية (GSPX)، الذي تكمن أهميته في إنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية في مختلف دول الخليج للتركيز على عملية التنمية الصناعية وتطويرها، وتعزيز علاقات الشراكة الصناعية، ليس على المدى القصير فحسب بل على المدى الطويل؛ بما يحقق شراكة دائمة بين الصناعات الخليجية القائمة. كما تطرق الأمين العام للبوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMI Plus)، التي أطلقتها المنظمة مؤخراً لتشكل قاعدة معلومات مهمة ومصدرا قيما لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة.

#### الظاهرى: الغرفة تدعم جهود "جويك"

وتحدث سعيد الظاهري -عضو مجلس إدارة الغرفة- باسم الوفد مشيراً إلى أن "هدف الزيارة يأتي تأكيداً لرغبة الغرفة والشـركات

المشاركة في الوفد في الاستفادة من الدراسات والأبحاث والبيانات الصناعية التي توفرها المنظمة للشركات والمؤسسات التجارية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وبما يدعم مسيرة عمل هذه الشركات ويساعدها في فتح آفاق جديدة وأسواق واعدة لتسويق وترويج منتجاتها وخدماتها، خصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي وفي أسواق دولة قطر الشقيقة بصورة خاصة ".

وأوضح الظاهري أن "إمارة أبوظبي عملت على وضع خارطة طريق لاقتصادها خلال السنوات المقبلة، حيث تبنت رؤية أبوظبى الاقتصادية 2030، والتي تشكل إطاراً عاماً للإستراتيجية الاقتصادية للإمارة، التي تهدف إلى بناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة في الاقتصاد العالى، وخلق فرص العمل للاستثمارات المحلية والعالمية، وتوطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص للعمل في بيئة أعمال تنافسية وجاذبة"، مشيراً إلى أنه تم تحديد "عدد من القطاعات الاقتصادية كقطاعات رئيسية للنمو، وتطوير الشراكات العالمية والقدرات البشرية، وتضم هذه القطاعات المعادن والطيران، والفضاء والدفاع والأدوية والتكنولوجيا الحيوية، السياحة والرعاية الصحية والمعدات والخدمات، النقل والتجارة والخدمات اللوجستية والتعليم، الإعلام والخدمات المالية والاتصالات".

وأكد رئيس الوفد الإماراتي أن "غرفة تجارة الشركات من خلال الترابطات المختلفة ق وصناعة أبوظ بي تدعهم الجهود والمبادرات نموذج المشاريع المشتركة.

# لتعاول المناعبي

في الخليج العــربي

الخلاقة كافة التي تتبناها وتنفذها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، والتي تتكامل مع الجهود التي تبذلها غرفة أبوظبي، وخصوصاً فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، الذي يعتبر أهم محركات النمو الاقتصادي المستقبلي لإمارة أبوظبي، التي تسعى لتحقيق التنويع الاقتصادي عبر الاستثمار في القطاعات ذات الاستخدام الكثيف برأس المال والتقنية المتطورة، والتركيز على قطاعات إنتاجية وصناعية ذات قيمة مضافة بالنسبة لاقتصاد إمارة أبوظبي ودولة الإمارات

وقد استمع أعضاء وفد "غرفة أبو ظبي – قطر التجارية 2013" إلى عروض "جويك" المسلة عن البوابة التفاعلية المطورة لمعلومات الأسواق الصناعية (IMI Plus)، وبرنامج الاستثمار الصناعي، والخدمات المقترحة من النظمة لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ضمنها نتجارية، وملتقى المشاريع المشتركة الذي يخصص لتنمية القدرات في المشاريع المشتركة، ويناقش مواضيع خاصة في التعاون الصناعي والتجاري بين الشركات وفي الأطر القانونية، إضافة إلى البحث في آليات الترابط بين الشركات من خلال الترابطات المختلفة في نموذج المشاريع المشتركة.







# أداء دول المجـلس وفقاً لدليل التنافسية الصناعية



k which

الدكتورة ليلى ذياب إشرير مستشارة التخطيط الإستراتيجي – "جويك" lshrair@goic.org.qa

20

#### مفهوم التنافسية الصناعية

عُرف مفهوم التنافسية الصناعية على أنه "قدرة البلدان على زيادة وجودها الصناعي في الأسواق المحلية والدولية، في حين يتم تطور الهياكل الصناعية في القطاعات والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التكنولوجي. والتنافس يكون من خلال الابتكار والتعلم اللذين يمكن أن يؤديا إلى حصول الدول على هامش أعظم وأكثر في الصناعة المستدامة" (2000-2003).

وفي هذا الإطار طورت منظمة التنمية الصناعية الدولية (UNIDO) مجموعة من المناعية الدولية (UNIDO) مجموعة من المناعي الوطني. وهذه المنهجية هي ثمرة سنوات طويلة من البحث والعمل الاستشاري San) الذي قاده البروفيسور سان جايا لال (San الذي قاده البروفيسور سان جايا لال (San الذي قاده البروفيسور سان جايا لال (San الذي قاده المؤشرات على نطاق واسع من قبل صانعي السياسات والقطاع الخاص حول العالم. ودليل "اليونيدو" حول الأداء للتنافسية الصناعية (CIP) يعكس قدرة الدول على إنتاج وتصدير البضائع الصناعية على نحو منافس (UNIDO).

يتكون دليل الأداء للتنافسية الصناعية من أبعاد مختلفة للأداء الصناعي، وهو أيضاً يغطّي قدرة الدولة على الإنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية التنافسية والنهوض بالتكنولوجيا، وزيادة القيمة المضافة من خلال التحول إلى الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا في القطاع الصناعي.

#### أبعاد أداء التنافسية الصناعية

تقسم مؤشرات دليل أداء التنافسية الصناعية (CIP) إلى ثماني مجموعات تندرج تحت ستة أبعاد رئيسية لأداء التنافسية الصناعية، وهي:

 القدرة الصناعية: وتعني القيمة المضافة للصناعة التحويلية (MVA)، وهذا مؤشر أساسي لمستوى الدولة في التصنيع بناء على حجم السكان، فهو يقيس قدرة الدولة للقيمة المضافة لعملية الصناعة التحويلية.

- 2 قدرة الصادرات الصناعية: في عالم العولة تعتبر القدرة على التصدير عاملاً مؤثراً في النمو الاقتصادي والتنافسية، وصادرات الصناعة التحويلية مؤشر أساسي أيضاً لتنافسية التجارة، فهي تعكس قدرة الدول على مقابلة الطلب العالي على البضائع بدرجة عالية من التنافسية والبيئة المتغيرة.
- 3 التأثير في القيمة المضافة العالمية: مؤشر أساسي يقيس تأثير الدول في القيمة المضافة للإنتاج الصناعى في العالم.
- 4 التأثير على التجارة الصناعية في العالم: يعكس تأثير الدولة في مساهمتها في الصادرات الصناعية العالمية.
- 5 كثافة التصنيع: تقاس من خلال المتوسط الحسابي لمساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والمساهمة المتوسطة والعالية للأنشطة التكنولوجية (MHT) في القيمة المضافة للصناعة. فالمؤشر الأول يعكس دور التصنيع في الاقتصاد، بينما الأخير يعين أو يحدد التعقيد التكنولوجي في الصناعة.
- 6 جودة الصادرات: تقاس من خلال معادلة حسابية بسيطة لمساهمة الصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات، ومساهمة المنتجات التكنولوجية المتوسطة والعالية في الصادرات الصناعية.

ويهدف اتجام "اليونيدو" في قياس الأداء للتنافسية الصناعية إلى مساندة صانعي السياسات في الدول النامية لبناء قدراتهم الوطنية في مجال تصميم السياسات والتنفيد. وفي هذا السياق تسعى دول مجلس التعاون لتحسين أدائها في مجال التنافسية الصناعية، ولكن هناك تحد رئيسي يواجه الباحثين ولكن هناك تحد رئيسي يواجه الباحثين الصناعية لدول المجلس، ألا وهو عدم توفر البيانات التفصيلية للعديد من المؤشرات البيانات التفصيلية للعديد من المؤشرات الممل الصناعية وتوزيعاتها، ورأس المال البشري والمؤشرات الخاصة بقدرة الصادرات المناعية وكثافة التصنيع، وهذا يتطلب بذل المجهود من أجهزة الإحصاء ووزارات الصناعة

#### ور الما وردتا) می اخلیج الـ رایی

والتجارة في دول المجلس، لإجراء العديد من المسوح الدورية في هذا المجال، وتطوير قواعد البيانات حتى يتمكن الباحثون وصانعو السياسات في دول المجلس من تحديد أدائهم وفقاً للتنافسية الصناعية، وبالتالي تحديد موقعهم في الأسواق العالمية على نحو يساعدهم على وضع سياسات واضحة، وبناء قدراتهم الوطنية التي تمكنهم من التنافس الصناعي العالمي.

#### السيناريو التصنيعي الجديد

ويلاحظ أن دليل أداء التنافسية الصناعية ولتكون لدينا صورة كاملة عن الموضوع، لا بد ولتكون لدينا صورة كاملة عن الموضوع، لا بد أن يتضمن التحليل معلومات نوعية أو كيفية عن التنافسية الصناعية، ذلك الجانب الذي يتطلب فهم وإدراك صانعي السياسات السيناريو التصنيعي الجديد المركّز على التكنولوجي السريع والعميق. فالعولة أثرت في نظم الإنتاج في كل صناعة وظهور أو انبثاق نظم الإنتاج في كل صناعة وظهور أو انبثاق منافسين جدد. كل تلك الأمور أفرزت سياقاً جديداً تماماً لاستدامة التنمية الصناعية، والتحدي على وجه الخصوص ذو أهمية قصوى للبلدان التي لم تدرك بعد إمكانياتها الصناعية.

وعلى أية حال، هذا السيناريو مطروح للدول التي يعرف أو يفهم فيها صانعو السياسات الملامح أو السمات الرئيسية ويعملون بناءً عليها، والعناصر التالية هي التي تشكّل المشهد الصناعي:

- 1 التقدم التكنولوجي السريع الذي يؤثر على كل الأنشطة الاقتصادية، وهذا يعني أن كل دولة -بغض النظر عن مستوى الدخل والتنمية فيها- عليها أن تبقى محتفظة بالتكنولوجيات الجديدة إذا أرادت أن تنافس عالمياً.
- 2 التنافسية الصناعية أصبحت حاسمة بسبب عامل تقلص المسافة الاقتصادية، مثل الاتصالات والمواصلات التي انخفضت أسعارها، ومن ناحية أخرى عملت الدول على الانفتاح الاقتصادي والتجاري مما يزيد التنافس الصناعي.
- 3 جوهر التنافسية القائم على الابتكار والتعلم، واستكمال التقدم في التكنولوجيا وإدارة الأعمال. كما أن

# في الخليج العـريني

التنظيم وشبكات الأعمال حقيقة لا بد أن تؤخذ في الاعتبار في الدول النامية، تماماً كما هي في الدول المتقدمة صناعياً.

- 4 المنتجات والموارد -المعدات والآلات، رأس المال، والتكنولوجيا والمهارات ذات المستوى العالي- نتيجة لتقليص المسافة تتحرك حول العالم على نحو أكثر سهولة وسرعة. وقد أصبحت الحقيقة القاهرة لتحديد أي الشركات الصناعية تستطيع أن تنمو وتنافس.
- 5 إحدى النتائج المهمة لانخفاض الأسعار الخاصة بالمنافسة وتحرير التجارة هى سلسلة القيمة الوطنية المتصلة على نحو وثيق بسلسلة القيمة العالمية، فهي الآن منظمة بشكل محكم أكثر مع عدد قليل من اللاعبين يقودون ويعملون كنقاط اتصال للابتكار، وتطوير المنتج، وتأمين المواد الخام، والمواقع المعلومات الإنتاجية، وانتقال والتكنولوجيا، والمواصلات والتنظيم اللوجستى والتسويق والترويج. والشركات القائدة في كل سلسلة تلعب أدواراً مهمة، فهي تتحكم في ما سينتج، وأين ينتج، وبواسطة من سينتج، وما هي الكمية، وما هو السعر. والتحكم أو إدارة السلسلة يتوقف على نوع السلسلة ومرحلتها من التطور التكنولوجي، وطبيعة التنظيم الصناعي وسلاسل القيمة العالمية تتغير، مثل قوة الشركات الضاغطة المنافسة لتتخصص في مجال ضيق أو محدد أكثر، بحيث يكون جوهر أعمال الشركات ونشاطها لا تتم منافسته، الدور الخاص بتحول الشركات في العالم لنشاط الإنتاج يزداد لتصبح وكأنها محركات رئيسية.
- 6 هناك زيادة في دور الشركات التي تحول نشاط الإنتاج فيها لتصبح وكأنها محركات رئيسية للمنتج.

#### التصدير عامل مؤثر

أحد الموضوعات المهمة والمؤثرة في التنافسية الصناعية هو إدراك وفهم صانعي السياسات



للصادرات الصناعية الأكثر ديناميكية وذات العلاقة بالتنافسية الصناعية، فالتغيير الهيكلي لقطاع الصناعة لا يعني فقط التحول التكنولوجي، إن التحول التكنولوجي مهم أيضاً لتحليل قدرة الدولة على تبديل أو تغيير إنتاجها وهيكل الصادرات بسرعة كافية لتستجيب للتغير في الطلب العالى.

فالدول التي تقود في مجال الصناعة هي التي تستجيب للطلبات الجديدة للأسواق على نحو مرض، والتي تستطيع أن تنافس. ومع ذلك عليناً أن نذكر أن خلق كفاءات وطنية لتنتج بضائع جديدة للتصدير هي مهمة صعبة.

ومن الجدير بالذكر أن مجموعة المنتجات الديناميكية العشرين الأكثر في العالم -التي شهدت أعلى نمو في الطلب عليها في الفترة من معدت أعلى نمو في الطلب عليها في النسبة لقيمة التصدير. والمنتجات التي كان الطلب عليها هو الأعلى في الأسواق العالمية بشكل كبير عليها هو الأعلى في الأساس منتجات الحديد والنفط عامة، وقد استجابت الصين والهند للزيادة في الطلب لهذه المنتجات.

ومن المعروف أنه عندما تستطيع البيانات الوطنية أن تقدم معلومات عن نمو الصناعة التحويلية والصادرات في البلد أو الدولة، فإن المقارنة الدولية (Benchmarking) تسمح بعمل تقييم مقارن مع الدول، لأن الحقيقة المؤكدة هي أن الأداء الصناعي الوطني يتأثر بالعوامل الدولية (والتغيير في التكنولوجيا الدولية، والعولة، والتنافس العالمي، والتكامل الإقليمي).

ومن المهم كثيراً لصانعي السياسات في دول المجلس أن يضعوا قائمة للأبعاد الرئيسية للتنافسية الصناعية وهو ليس بالمهمة السهلة، ولكنه ضرورة قصوى، فالعديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والتاريخية والاقتصادية تؤثر في التنمية الصناعية، والتأثيرات متنوعة على مدار الوقت وفي المحتوى أيضاً، ولكن التحدي الخاص بتوفر البيانات لحساب دليل أداء التنافسية الصناعية يبقى حاجة ملحة لتحديد أداء دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً لدليل التنافسية الصناعية (CIP).



# ملخص ملف فرصة استثمار صناعي

# مشروع أنابيب مركبة من الألومنيوم والبلاستيك

(تم تقييم المشروع على أساس التكاليف والأسعار في مملكة البحرين)

3 ميلليمتر وسماكة تتراوح بين 2 – نتاج.	مواصفات المنتج							
	3 ميلليمتر. المصنع سيصنع أنابيب مركبة من الألومنيوم والبلاستيك، وسيكون هناك خطا إنتاج. خط إنتاج شبه آلي							
<li>3: 4.6 مليون دو لار أمير كي/ السنة</li>	الإنتاج							
	عدد الورديات اليومية 3							
		عدد أيام العمل السنوية						
اون: 50 %	باقي دول مجلس التع	المنطقة الجغرافية						
اه الساخنة والباردة , والغاز وغيرها	باني والمنشآت لحمل المي	الاستخدامات/						
	e., ett							
		قنوات البيع	التسويق					
	دول مجلس التعاون الأ	البحرين: 3800 طن	حجم السوق المحلية					
			(2017)					
	, سيناريو ومؤشر ات السوة	260000 طن سنوي معتمداً على	حجم سوق التصدير					
-			(2017)					
	ن إنتاج الأنابيب المركبة	آلي ومنفذ بواسطة حاسب آلي، فز	الذوع					
م أنابيب الألومنيوم، تسخين، البثق	الضغط، البثق اللاصق. ل	تشكيل أنابيب تعمل على تسوية ا	وصف العملية الإنتاجية					
, , , , , , , , , , , , , , , , , , , ,		اللاصق لأنابيب البولي تيلين الخا		التقنية				
Chase Machinery Company			المصادر					
	•	الصين						
		صمغ، PEX ألواح الألومنيوم المدرفلة على الب	المحلية / الخليجية	15 11 11 11				
	المستوردة	المواد الخام						
	ä	1045000 كيلو واط ساعة/ السن	الكهرباء	الخدمات				
		الماء						
		27 (عمالة ماهرة = 80 %)	المجموع					
		21	الإنتاج	القوى العاملة				
		6	الإدارة					
% من إجمالي الاستثمار	دينار بحريني (ألف)	دولار أميركي (ألف)	بند التكلفة					
% 100	0.774	2.059	المجموع (دون الأرض)					
% 41	0.320	0.851	إجمالي المعدات					
% 14.3	0.111	0.295	المباني والمنشآت المدنية	الاستثمار				
% 7.5	0.057	0.152	أصول ثابتة أخرى					
% 4	0.029	0.077	تكاليف ما قبل الإنتاج					
% 33.2	0.257	0.684 14 شهراً من منح العقد	رأس المال العامل	1 mai 11 .				
	9 * 6 . 96	17 11 - 1 - 5 -	مدة التأسيس					
معدل العائد الداخلي (IRR (E) :		العائد على الاستثمار ROI (1): 28 %	مؤشرات الربحية ا					
% 36	% 25 : <b>IRR</b>	۲.747 مليون دولار أميركي	صافى القيمة الحالية NPV					
ليون دينار بحريني	~ 0.037							
ليون دينار بحريني	A D 234	0.622 مليون دولار أميركي	(10%) الربحية النقدية (السنة	الربحية				
ىيون ديدار بدريني	- 0.234	الثالثة)						
ليون دينار بحريني	صافي الربح (السنة الثالثة) هامش الربح <sup>2</sup>							
P								

## ملاحظات: 1- في حالة القرض بنسبة 1:1.

- 2- هامش صافي الأرباح
- \* سعر الصرف: 1 دولار أميركي= 0.376 دينار بحريني.
- \* متوسط سعر البيع (خارج المصنع) = \* 4587 دولاراً للطن (1725 ديناراً بحرينياً للطن) ,
  - تم تقريب جميع الأرقام إلى أقرب كسر عشري.

المهندس علي عبد الله بهزاد ماجستير هندسة وإدارة تصنيع aliabdulla@hotmail.co.uk qa.bahzad@facebook

التعاون الصناعت

تنامى اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأخيرة، لتنويع مصادر الدخل، ولبناء قاعدة إنتاجية قوية تحمى المؤسسات الاقتصادية من التأثر بالأزمات، خصوصا في ظل مخاوف عالمية من اتساع هوة الديون الأوروبية وتذبذب أسعار النفط، واتساع الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط. فقد ساهمت عوامل عدة في توجه الأجهزة الاقتصادية إلى القطاع الخاص، والسعى لبناء محفزات تدفع هذا القطاع إلى بناء قاعدة إنتاجية تساند القطاع العام، وأبرز تلك المسببات اضطرابات دول الربيع العربي، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأزمات الديون والإفلاسات المتكررة لدول اليورو وأميركا، وتذبذب أسعار العملات في اليابان وجنوب شرق آسيا.

# المثروعات الصغيرة والمتوسطة بدول التعاون.. فرص النمو في عصر الأزمات

ومن هنا عملت دول التعاون على صياغة تشريعات وتحديث أنظمة وقوانين، ووضع إجراءات تحفيزية للقطاع الخاص ليطرق مجالات تجارية وصناعية، حيث تعتبر مسيرة التنمية التي تشهدها دول التعاون من مشاريع إنشائية وبنية تحتية وصناعية حافزاً مؤثراً في دفع الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول سوق المنافسة. فدول التعاون شرعت في السنوات الخمس الأخيرة إلى الدخول في مشروعات مستقبلية عملاقة في البنى التحتية والسياحة والنقل والاتصالات والموانئ، إضافة إلى مشروعات تبنى لاستضافة بطولات دولية، ودخولها أيضاً في استثمارات عقارية وسياحية ومصرفية كبيرة جداً، مما تطلب إشراك القطاع الخاص لتخفيف العبء على الموازنات الحكومية.

تؤكد هذا التوجه بيانات صادرة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، تشير إلى أنّ الصناعة الخليجية تركز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أكثر من 86 % من حجم المنشآت الصناعية، كما حققت فوائض مجزية في موازناتها المالية، وظفتها في المشروعات القائمة والمستقبلية، إلا أنّ حجم المساهمة يتطلب مشاركة القطاع الخاص بصورة أكثر فاعلية. فالتوجه نحو المطاع الخاص يعمل على تنويع مساهمة الأنشطة فالمعالة الوطنية في الشركات الخاصة، ويلبي رؤى ويرفع قدرة التعامل مع المخاطر، ويحدد الاحتياجات وفق معطيات الاقتصاد العالى.

وتستند الرؤية الخليجية إلى الواقع الراهن الذي يشهد فيه الاقتصاد الدولى حراكا متأرجحا بين الانكماش والتضخم والديون، وهي تستلهم قصص نجاح مسيرة القطاع الخاص في دول أوروبية وآسيوية كان يعود فضل الاستمرارية فيها لحكوماتها، فمثلاً يساهم قطاع المشروعات الصغيرة في الهند بـ 22 % من الإجمالي العام، وفي الصين قامت الحكومة في العام 2011 بزيادة قروض المشاريع الصغيرة إلى 18.2 %، فبلغت 3 تريليونات دولار، وفي أستراليا تمثل هذه المشروعات 96 % من إجمالي الناتج، وفي اليابان تمثل 99 % من حجم المشروعات وغيرها.

في المقابل تشرع الحكومات الخليجية في صياغة إجراءات تنظيمية للقطاع الخاص، تذلل صعوبات دخوله المنافسة المحلية مع شركات كبرى، وعملت على تحديث القوانين التجارية لتسهيل اندماج الشركات المحلية في سوق العمل، باعتبار أنَّ هذا القطاع بات ضرورة في تحقيق مشروعات ناجحة يكتب لها الاستمرارية، ومن ثمّ تستفيد من فرص الشراكات الخارجية.

فقد نجحت البنوك في خدمة المشروعات الصغيرة من خلال قروض ميسرة، وأسست دول التعاون بنوكاً للتنمية تقرض أصحاب تلك الأنشطة، كما هيأت مراكز تقدم خدمات تطوير الأعمال لها، وتسعى لربط الأنشطة الصغيرة ببرامج القطاع العام.

وأستعرض هنا جهود دول التعاون في ترسيخ مفهوم الشركات الصغيرة وفق دراسة لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" تبين أنّ نسبة المصانع بلغت 94 % من حجهم مصانع الإمارات، و92 % من إجمالى مصانع قطر وسلطنة عمان والبحرين، و75 % من مصانع الملكة العربية السعودية، و78 % من مصانع الكويت.

ويصل حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة إلى 3 مليارات دولار أميركى، وفي الصناعات المتوسطة 6 مليارات دولار، كما تشير إحصائية "جويك" إلى ارتفاع عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول التعاون من 6994 مصنعاً في 2002 إلى 11.459 مصنعاً في 2011، أي ما نسبته 83.1 % من إجمالي الصناعات.

كما تمثل المشروعات الصغيرة ما نسبته 75 % من حجم القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، و88 % من سوق دولة الكويت، وهناك 5.81 % مشروعات صغيرة، و11 % مشروعات متوسطة، حيث تقدر بـ 530 مشروعاً من سوق دولة قطر، وتمثل 76 % من إجمالي المؤسسات الصناعية في مملكة البحرين.

وفي دولة الإمارات تشير إحصائية "مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع" إلى أنَّ القطاع الخاص يدر 46 % من إجمالى الناتج، ويقوم بتوظيف 86 % من إجمالى العمالة، وأنَّ المشروعات تشكل 40 % من الناتج الإجمالى، ويفيد "مركز دبى للإحصاء أنّ الشركات الصغيرة زادت بنسبة .2009 2 % 94

وفي دولة قطر تم إنشاء "جهاز قطر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة " ليحقق رؤية قطر 2030، ويقوم بنك التنمية بتمويل المشروعات وتفعيل برامج القروض الميسرة.

وهنا أنوه بأنّ استضافة قطر بطولة العالم لكرة القدم عام 2022 عملت على تنشيط قطاع الإنشاءات وفتح الباب أمام الشركات الخليجية لاقتناص فرص الاستثمار فيها، إذ من المتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار ما بين 25 - 30 مليار دولار حتى 2014.

كما أقرت دولة الكويت صندوقاً لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة وتخصيص رأس مال قيمته مليارا دينار، وتخصيص أراض لا تقل مساحتها عن 5 ملايين متر مربع لأصحاب المشاريع، بنسبة تمويل لا تزيد عن 80 % من التكلفة الرأسمالية لكل مشروع.

وفي سلطنة عمان قامت الحكومة بتخصيص أراض في محافظات السلطنة لبناء حاضنات أعمال وأراض زراعية وصناعية وتجارية، وتخصيص نسبة 5 % لتوفير عمل ودعم رواد الأعمال الناشئين.

أما في مملكة البحرين فيقدم البنك البحريني قروضا مساندة لممارسي الأنشطة الصناعية، وقد يصل الحد الأقصى فيها إلى 90 % من التكلفة الإجمالية للمشروع.

# في المالي المثلية الحريبي

## عقبات مزمنة

تواجه المشروعات الصغيرة عقبات مزمنة على الرغم من سعى الحكومات إلى تذليل العقبات أمامها، أبرزها: (التمويل الذي يعتبر حجر عثرة أمام استمرارية أيَّ مشروع، وعدم توافر مؤسسات لتقديم المساعدات الفنية ودراسات الجدوى، وارتفاع كلفة الإقراض، والعوائق المصرفية أمام القروض، ومنافسة المنتج الأجنبى للمنتج المحلى، وضعف الدعم اللوجستي في مجالات التسويق والإنتاج والتصدير، وصعوبة الاتصال والتعاون مع المشروعات الكبيرة، وعدم وجود منافذ تسويقية، ونقص المعلومات والبيانات التى يستند إليها أصحاب الأعمال، وصعوبة جذب أصحاب الخبرات والمهارات للانضمام إلى تلك المشروعات، وقلة برامج تدريب العاملين فى تلك المشروعات).

وعلى الرغم من جهود حكومات دول التعاون فى تأسيس انطلاقة قوية للمشروعات الصغيرة إلا أن مبادرات التحفيز والدعم اللوجستى لأصحاب الأعمال، وتهيئة بيئة تنافسية لوقوف المشروعات على قدميها، لا تزال في حاجة إلى تفعيل ميدانى حتى لا تتراجع نتائجها بعد دخولها سوق المنافسة.



> أطلقت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية "+IMI"، وذلك في احتفال أقيم بمقرها في الدوحة (قطر)، برعاية وحضور أعضاء مجلس إدارتها وكلاء وزارات الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبمشاركة مسؤولي الشركات، وممثلي مؤسسات من القطاعين العام والخاص في دولة قطر. وتعرف الحضور على مزايا البوابة الجديدة وخدماتها التي يستفيد منها المستثمرون في القطاع الصالعي ورجال الأعمال والباحثون والإعلاميون وغيرهم.

. 26



وتحدث خلال الحفل الأمين العام للمنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل، فأكد على أهمية "الاحصاءات فهي الدعامة الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهي التي تمكن متخدى القرار من صياغة الإستراتيجيات والخطط التنموية على أساس علمي ومنهجي دقيق، فضلاً عن كونها الأداة المهمة في إعداد الدراسات والبحوث والتقارير الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية". مضيفاً أن "الحاجة أكثر إلحاحا لتوفير هذه المعلومات على درجة عالية من الدقة والثقة والموضوعية".

## العقيل:المعلومات هي القلب النابض للمؤسسة البحثية

وأشار العقيل إلى أن "جويك" بذلت "جهوداً كبيرة وناجحة في إرساء وتطوير منظومة متكاملة من قواعد المعلومات، عكست واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها أولت تطوير المعلومات وإتاحتها للمستفيدين

جل اهتمامها، إدراكا منها بأن المعلومات هي القلب النابض لأى مؤسسة ىحثىة".

وأضاف الأمين العام: "في العام 2005 أطلقت جويك" برنامج معلومات الأسهاق الصناعية على

تصميمها لتكون مصدرا سهلأ للبيانات والمعلومات

الصناعية، حيث كانت الأولى من نوعها في المنطقة

واحتوت آنذاك على ست قواعد بيانات، هي:

الصناعة الخليجية، التجارة الخارجية، المؤشرات

الاجتماعية والاقتصادية، الفرص الاستثمارية في

الخليج، مزودو التقنية، بيانات الخبراء في الخليج".

مشيراً إلى أنه "استمراراً لنهج المنظمة في مواكبة

التطور التقنى المتسارع، والحفاظ على الريادة

ومنافسة المؤسسات المثيلة عالمياً، فقد تم تطوير

هذه البوابة مع بداية العام 2012، حيث أدخلت

تقنية Bi Solution، بهدف توفير البيانات

والإحصائيات المعلوماتية والمعرفية، والأبحاث ذات

وقام الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات

المسناعية والدراسات الأستاذ محمد بن خميس المخينى بالتعريف بالبوابة التفاعلية الجديدة

والمتطورة، إلى جانب تقديم لمحة عن

المحتويات ومميزات استخدامها، وما تقدمه من

ولفت المخينى إلى أن الب\_وابة المطورة هي

"الأولى من نوعها في المنطقة، حيث تشتمل

الحودة العالية".

منتحات.

على ست قواعد بيانات، هي: الصناعة الخليجية، والتجارة الخارجية، والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، والفرص الاستثمارية في الخليج، إضافة إلى قاعدة أوسكار، وقاعدة نظام مصادر المعلومات. وتضم هذه القاعدة خيارات عدة للبحث والاستفسار، إضافة إلى طباعة التقارير، وإصدار الأدلة".

وأوضح الأمين العام المساعد أن "البوابة التفاعلية المطورة تتيح للمستفيدين معرفة تطور النشاط الصناعي من حيث عدد المصانع، والاستثمارات وعدد العمالة في كل دولة على شكل سلسلة زمنية ووضعها في شكل رسوم بيانية، علاوة على تقديم إحصائيات لتوزيع المنشآت الصناعية داخل الدولة حسب المدن والمناطق الصناعية التي توجد بها، بالإضافة إلى عرض أسماء المصانع حسب النشاط الصناعي"، وأضاف: "يستطيع الباحث الوصول إلى مستويات معلومات تحليلية أعمق لمعرفة الطاقات التصميمية للمنتجات حسب المنتج والنشاط الصناعي في كل دولة".

### تحديد الصناعات الغائية

وأشار المخيني إلى أنه من الجانب التجارى "توفر البوابة التفاعلية



27





المطورة للباحتين بيانات عن حجم السوق لمنج معين، ومعرفة التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون مع دول العالم وحسب الكتل الاقتصادية الدولية، ومعرفة اتجاهات الصادرات حسب دول المقصد والواردات حسب دول المنشأ، وحساب الميزان التجاري لدول المجلس مع دول العالم، بالإضافة التوصول إلى إجمائي الواردات والصادرات وصاير الواردات حسب المنتج لكل سلعة على مستوى حدين، وأربعة حدود وستة حدود حسب التعرفة الواردات حسب المنتج لكل سلعة على مستوى حدين، وأربعة حدود وستة حدود حسب التعرفة المحمركية". لافتا إلى أنه "يمكن للباحثين من خلال هذه البوابة تحديد الصناعات الفائبة بدول المحصول على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحصول على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الحيوية والمهمة لكل دولة من دول مجلس التعاون". كما تخلل حفل الإطلاق عرض فيلم عن مزايا البوابة التفاعلية المطورة "IMI+".

## البوابة المطوّرة كنز من المعلومات

وتتضمن البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق وتتضمن البوابة التفاعلية المطوّرة لمعلومات الأسواق الصناعية "IMI+" معلومات عن قرابة 22 ألف مصنع في دول مجلس التعاون الست إلى جانب اليمن، ومن بين هذه المصانع تتوفر بيانات لقرابة 14 ألف مصنع منتج، حيث تبلغ استثماراتها مجتمعة أكثر من 326 مليار دولار، ويبلغ حجم العمالة فيها ما يزيد على مليون و300 ألف عامل. ويمكن الوصول إلى البوابة التفاعلية بسهولة والاشتراك فيها عبر موقعها الإلكتروني

للمعتقد من البيانات الدقيقة (www.imiplus.goic.org.qa) وهي توفر للمهتمين وأصحاب القرار ثروة من البيانات الدقيقة والمحدثة، والإحصاءات والبيانات الحكومية المعتمدة في القطاعات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ويستطيع المشترك الوصول إلى واحدة من أكثر قواعد البيانات الشاملة والموثوقة والوحيدة على مستوى منطقة دول الخليج العربية التي تجمع بين طياتها الإحصاءات الصناعية والاقتصادية والاجتماعية، التي تم تجميعها وتصنيفها وتحليلها من قبل خبراء "جويك" في إدارة المعلومات الصناعية. متوت، هذه القارمة عصاداً قرّماً للموامعات التي لا فن عنها لاجراء الرحين القائمة على المعاومات المناعية.

وتعتبر هذه القاعدة مصدراً قيّماً للمعلومات التي لا غنى عنها لإجراء البحوث القائمة على المعلومات، وأيضاً للمستثمرين والصناعيين والمحللين لعمل دراسة سوق لأي منتج، واستهداف عملاء جدد، وإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية، والوصول إلى القرارات التجارية السليمة، والبحث عن فرص جديدة للاستثمار الصناعي، حيث تقدم البوابة قرابة 550 فرصة استثمارية صناعية.

ومن خلال البوابة المطورة يمكن الحصول من موقع واحد على البيانات التفصيلية عن الصناعة والتجارة الخارجية، وأكثر من 400 مؤشر اقتصادي وصناعي واجتماعي على شكل مصفوفة لهذه الدول السبع، ومعرفة حجم السوق لمنتج معين، ومعرفة معطيات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وأي دولة من دول العالم أو حسب مجموعات الدول، إلى جانب معرفة اتجاهات الصادرات والواردات حسب السلعة، والتعرف على الميان التجاري بين دول العالم. كما توفر البوابة المطورة بين أي دولة من دول مجلس التعاون وأي دولة من ول العالم أو حسب مجموعات الدول، إلى جانب معرفة اتجاهات الصادرات والواردات حسب السلعة، والتعرف على الميزان التجاري بين أي دولة من دول مجلس التعاون مع دول العالم. كما توفر البوابة المطورة بيان تعاون وأي دولة سلعة، والتعرف على الميزان التجاري بين أي دولة من دول مجلس التعاون مع دول العالم. كما توفر البوابة المطورة بيانات عن الواردات والصادرات وصلية الواردات، والطاقات التصميمة، وحجم السوق لأكثر من 4 آلاف سلعة على مستوى التصنيف العالي، الذي يصنف السلع إلى حدين وأربعة حدود وستة حدود حسب التعرفة على مستوى المصدية العالي، الذي يصنف السلع إلى حدين وأربعة حدين وأربعة حدود حسب المربعة التعرفة على معرفة الموردات والتعرفة من دول مجلس التعاون مع دول العالم. كما توفر الموابة المكرد معلورة الموردة بيان أي دولة من دول مجلس التعاون مع دول العالم. كما توفر البوابة الموردة بيان مع دول العالم عدون العالم من 40 ألاف سلعة بيانات عن الواردات والصادرات وصلية الواردات، والطاقات التصميمة، وحجم السوق لأكثر من 4 ألاف سلعة معلى مستوى التصنيف العالي، الذي يصنف السلع إلى حدين وأربعة حدود وستة حدود حسب التعرفة الجمركية.

وفي ما يتعلق بالمصانع تتيح البوابة المطوّرة معرفة أسماء المصانع وحجم الاستثمارات وعدد العاملين حسب النشاط الصناعي في كل دولة، وتوزيع المصانع داخل الدولة حسب المدن الصناعية وحسب النشاط الصناعي، والطاقات التصميمة لكل منتج ولكل نشاط صناعي داخل الدولة، إضافة إلى معرفة تطور النشاط الصناعي وتحليل بيانات التجارة الخارجية، وغيرها من البيانات.





المجموعة الإعلامية الأولى في الشرق الأوسط The First Media Group In The Middle East



w w w . s r m g . c o m

التعاون الصناعي مي المليح العربي

# "جويك" تشارك في قمة البوسفور الثالثة للتعاون الإقليمي العقيل، دول مجلس التعاون مركز للنقل العالي بفضل مبادرات الطيران والموانئ

شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في "قمة البوسفور الثالثة للتعاون الإقليمي" التي أقيمت في إسطنبول بتركيا خلال الفترة من 13 – 15 ديسمبر 2012، بحضور الرئيس التركي عبد الله غول، وبمشاركة حشد من الشخصيات العالمية.

ويد جلسة نقاش تحت عنوان "أهمية الابتكارية مجال الاتصالات والخدمات اللوجستية من حيث إمكانات التجارة العالمية" قدم الأمين العام لا "جويك" الأستاذ عبد الفزيز بن حمد العقيل عرضاً حول "البنية التحتية للصناعة المعرفية في دول مجلس التعاون الخليجي"، شدد فيه على أهمية "تطبيق المرفة الذي أدى ليس فقط إلى تطوير مخرجات الإنتاج الصناعي، وإنما إلى حصول تغيير جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك".

#### التكنولوجيا الحديثة ضرورة لتطوير الصناعة

واستعرض العقيل البنى التحتية التكنولوجية المتطورة الضرورية لتطوير الصناعة، وخاصة الصناعة المرفية، والتي تتضمن تكنولوجيا الملومات والاتصال والمواصلات في دول مجلس التعاون. فأشار إلى أنه في مجال "مؤشرات تكنولوجيا الاتصال والملومات يلاحظ أن معظم دول المجلس قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في غالبية هذه المؤشرات على الرغم من أنها تتفاوت في المراتب، فتتصدر دولة قطر

دول المجلس في مؤشر نسبة مشتركي الإنترنت من إجمالي السكان بنسبة 2.68 % من السكان، ومؤشر مشتريات الحكومة من التكنولوجيا، حيث تعتبر الأولى خليجياً للمام 2012-2013". وأضاف: "في حين تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة دول المجلس في مؤشر نسبة الصادرات ذات التقنية المالية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية، وفي الجاهزية للحكومة الإلكترونية، وذلك فقاً التارين التنافسية المالي الصادر عن البنك الدولي للمام 2012-2013".

ومن مؤشر دليل تنمية تتنولوجيا إنطومات قال العقيل، إن "بعض دول المجلس وهي، قطر، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين والملكة العربية السعودية، حصلت على مراتب من بين أعلى 50 من أصل 142 دولة في العالم، وإن دولة قطر تتصدر دول المجلس بحصولها على المرتبة 30، وهي تتفوق أيضا بالنسبة لمرتبة سلة أسعار تكنولوجيا الملومات

# التعاون الصناعت

فحي الخلينج العنبريجي

والاتصالات، حيث حصلت على المرتبة الرابعة، كما أنها تتصدر أيضاً دول المجلس بالنسبة للدخل السنوى للفرد، حيث بلغ 71008 دولارات أميركية عام 2010". ولفت إلى أن معظم دول المجلس حصلت على مراتب متواضعة بالنسبة للفئة الفرعية التعلقة بالمارات ثدثيل تنمية تكنوثوجيا العلومات والاتصال وتصدرت قطر دول المجلس لهذه Clean

ونوه المقيل بأن مملكة البحرين تصدرت دول الجلس بالنسبة لجاهزية عبكة الاتصال للأداء المغتلط، وقد أحرزت ممظم دول المجلس مراتب من بين أعلى 40 دولة 🗶 موشر جاهزية الأعمال من أصل 142 بولة. بينما تصغرت كل من قطر والسمودية دول المجلس في الراتب التي حصلت عليها لمؤشر البيثة، والبيئة السياسية والتنظيمية وبيئة الأعمال والابتكار".

#### الخليج يحرز تقوماف استعمال تكنولوها almaleal

وكحف المحيل أى "معطم دول مجلس التعاون أحرزت تقدما لا بأس به ف موشر الاستعطال لتكنولوجيا الملومات ومكوناته الفرعية، وهى: الاستعمال الفردي، استعمال الأعمال والاستعمال الحكومي. وكذلك في مؤشرات سهولة مزاولة الأعمال، حيث أحرزت نصف دول المجلس تقدماً ملحوظاً 2 المراتب التي حصلت عليها من بين 183 بلداً للمؤهر المام لسهولة مزاولة الأعمال، وتتصدر السمودية دول المجلس في سهولة مزاولة الأعمال تليها الإمارات ثم قطر".

Mr. J. Contractor أما بالنسبة إلى موعرات التنافسية العابدة المفت المقيل إلى "وجود مجموعتين، الأولى أحرزت تقدما واضحا بالنسبة للمؤهر المام والإغرات الفرعية للتنافسية المائية، وتضم قطر والسعودية والإمارات بينما حصلت الجموعة الثانية على مراتب متواضعة وهى، الكويت والبحرين وشاقه وكحاج إلى الكويد من الجهويه أما على مستوى الكول تجد أن قطر تتصفر دول الجلس في الاقدر العام والإقبرات الشرعية للتتاشية المائية للمام 2012-2013 بمسولها على إدرتية 11".



حول المجلس... مركز للنقل in lel

وق مجال المواصلات أكد العقيل أن "دول مجلس التماون أخنت موقعها كمركز للنقل المللى من خلال مبادرات الطيران والمواتئ، وهذا يرجع إلى الاقتصاد الإقليمي الجناب لها، وللنمو السكاني الذي جعل الاستثمارية المواصلات أولوية رئيسية، حيث تجد أن قيمة التجارة الإجمالية في دول الجلس وصلت الدوتها بأكثر من ترثيون دولار أميركي عام 2008 قبل الأزمة (لاقتصادية المائية، شم انخفضت إلى 868 بليون دولار عام "2010

وأشار الأمين العام إلى أن "الإمارات تتصدر دول المجلس بالنسبة للطرق المبدة إلى إجمالي الطرق بنسبة 100 %، تليها دولة قطر بنسبة 90 %، كما تتصدر الإمارات 📲 مِوْهُر حركة الموانئ (٤ موانئ الحاويات)، أما بالنسبة لحركة الموانئ ليقية دول المجلس فضعيفة جداً، وتتصدر الإطارات أيضاً لم عدد رحلات شركات ألنقل الجوي السجلة على

مستوى المالم، وية عدد الركاب وية البضائع al and

وأضاف: "سجل قطاء المواصلات تموأ واضحاً في عام 2007 لدى ثلاث دول هي: الإمارات، والسمودية وقطر، وقد تصدرت قطر ع هذا المجال، حيث تمت زيادة الاقتمان المسرية أقطاع ألواصلات على نحو كبير، حيث بلغ ذروته بنسبة 207 % عام 2007. وظهر أن السعودية تصدرت في مجال زيادة الالتمان المسرية لقطاع المواصلات. أما بالتسبة الشاريع الطيران فتتصدر الكويت دول المجلس مستحوذة على 30 % من إجمائي المشاريع، تليها الإمارات بتشبة 29 % والسعودية 21

وختم المقيل بالإهارة إلى تطور هيئة الستك الحديدية في دول المجلس "فهناك وهاريع كبرى 2 الإمارات والسعودية ودول أللجلمن الأخرى هي أيضاً تشهد عملية تطوير لشبكة السكة الحديدية "



# تشخيص للواقع واستشراف للمستقبل

<u>G</u>enc

ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون..



التعاون الصناعدي

قراءة في كتاب:

إعداد: ممدوح علي هبرة مستشار اقتصادي إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية "جويك" Habra@goic.org.qa\_\_\_\_\_

يأتي كتاب "ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، الذي أصدرته "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) حديثاً ضمن سلسلة إصدارات المنظمة، إسهاماً منها في نشر وتعميم المعرفة الصناعية والاقتصادية، وإتاحتها للمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي.

لقد تناول الكتاب تشخيص وتحليل مجمل التطورات الاقتصادية والصناعية في دول مجلس التعاون خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع التركيز على القطاع الصناعي، واستشراف آفاق المستقبل، من خلال استعراض وتحليل مجموعة واسعة من المؤشرات والبيانات والمعلومات الموثوقة، شملت الموضوعات التالية:

★ لمحة عن المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في دول مجلس التعاون، شملت الموقع والمساحة، السكان والنمو السكاني والكثافة، القوى العاملة وتركيبها، الإيرادات والإنفاق، التجارة الخارجية واتجاهاتها، الأوضاع الصحية، التعليم، البنية الاقتصادية الأساسية.

- الخصائص العامة لاقتصادات دول مجلس التعاون، الأداء الاقتصادي العام، الناتج المحلي الإجمالي وتطوره، الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- القطاع الصناعي والتنمية، تشخيص لواقع
  قطاع النفط والغاز: (الاحتياطي، الإنتاج،
  الأسعار، العائدات النفطية).
- تشخيص واقع قطاع الصناعات التحويلية: تطور عدد المصانع والاستثمارات، والعمالة، مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، إنتاجية القوى العاملة والمال المستثمر، الصادرات الصناعية. مؤشرات وتحليلات تفصيلية على مستوى الأنشطة الصناعية الرئيسة (الصناعات الغذائية، البتروكيماويات والأسمدة الكيماوية، مواد البناء، المعادن الأساسية وغيرها).

- مقومات وحوافز التصنيع، تقييم الموارد الطبيعية، السوق الخليجية، سياسات وإستراتيجيات التنمية الصناعية، التعاون والتنسيق الصناعي، المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة.
- التوجهات والتطلعات المستقبلية للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون: السوق الخليجية المشتركة، الإستراتيجية الموحدة للتنمية الاقتصادية، التوجه نحو الاقتصاد المرفي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، المناولة والشراكة الصناعية ودورها الاقتصادي.
- خاتمة واستنتاجات عامة حول واقع ومستقبل التنمية الصناعية الخليجية.

## لمحة عامة حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لدول مجلس التعاون

#### + الموقع والمساحة:

تقع دول مجلس التعاون في جنوب غرب آسيا بين دائرتي العرض 15 - 32 شمالاً، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو مليونين و673 ألف كيلو متر مربع، وتشرف دول المجلس على مسطحات مائية بحرية مهمة، تشمل البحر الأحمر، والخليج العربي، وخليج عمان، ويحر العرب، ولذا تشكل ممراً مائياً عالمياً بين المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط.

ويبلغ طول شواطئ دول مجلس التعاون نحو 6000 كم، منها 1840 كم على ساحل البحر الأحمر، والباقي على الشاطئ الغربي للخليج العربي.

وتعتبر المملكة العربية السعودية الأكبر مساحة، حيث تبلغ مساحتها مليونين و250 ألف كلم مريع، تليها سلطنة عمان بمساحة قدرها 309.5 ألف كلم مريع، ثم دولة الإمارات 84.6 ألف كلم مريع، فدولة الكويت 17.8 ألف كلم مربع، فدولة قطر 11.5 ألف كلم مربع، فالبحرين نحو 700 كلم مربع.

#### السكان والكثافة:

بلغ عدد سكان دول مجلس التعاون عام 2011

نحو 46.3 مليون نسمة، يشكلون نحو 13 % من إجمائى سكان الوطن العربي، ويلغت الكثافة السكانية نحو 17.3 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، وتختلف هذه الكثافة من دولة لأخرى، فهي عالية جداً في البحرين، ومتوسطة في كل من الكويت وقطر والإمارات، ومنخفضة في كل من السعودية وعمان، وبلغ معدل النمو السكاني السنوي في دول المجلس خلال الفترة 2000 - 2011 نحو 4.3 % بالمتوسط، وحسب تقديرات الأمم المتحدة فمن المتوقع أن يصل عدد سكان دول المجلس إلى قرابة 57.1 مليون نسمة عام 2025، وإلى نحو 70.4 مليون نسمة عام 2050. كما تشير هذه التوقعات إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، بحيث يصل إلى قرابة 76 عاماً بحلول عام 2020، ونحو 80 عاماً بحلول عام 2050، بحيث يماثل المستويات في الدول الأوروبية المتقدمة، ونتيجة تحسن أوضاع الرعاية الصحية فإنه من المتوقع ازدياد فئة كبار السن (65 سنة فأكثر) من 2.4 % من مجموع السكان كما هي عليه الآن، لتصل إلى 5.1 % عام 2025، وإلى 18.3 % عام 2050.

#### + القوى العاملة وسماتها الرئيسة:

ازداد حجم القوى العاملة بشكل ملحوظ خلال الفترة القليلة الماضية، بسبب التوسع في الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية، وازدهار حركة البناء والتشييد، وهكذا ازداد عدد العاملين في دول مجلس التعاون من 12.1 مليون عامل عام 2001 إلى 18.4 مليون عامل ما 2011، أي بنسبة زيادة خلال الفترة قدرها 51.5 %، وجمعدل نمو سنوي بلغ بالمتوسط 4.3 %، وعلى فرض استمرار هذا

### 

المعدل من الزيادة فسوف يصل عدد القوى المعاملة إلى حوالي 27 مليون عامل عام 2020.

وتعتمد دول المجلس بصورة كبيرة على العمالة الوافدة والتي تقدر نسبتها بحوالي 85 %، وتتفاوت هذه النسبة من دولة خليجية لأخرى، حيث تقدر نسبتها بنحو 85 – 93 % في كل من الإمارات وقطر والكويت، وبين 60- 70 % في كل من السعودية وعمان، وتنخفض إلى حوالي 40 % في البحرين.، وتشكل العمالة حوالي 40 % في البحرين. وتشكل العمالة الآسيوية النسبة العظمى من القوى العاملة ورال التعاون بضعف مشاركة المرأة والتي تقدر بنسبة 20 % من إجمالي القوى العاملة.

#### + الإيرادات والإنفاق:

نظراً لأن إيرادات النفط تشكل المورد المالي الأساسي لدول المجلس، لذا فإن أوضاع الإيرادات والإنفاق مرهونة بأوضاع سوق الايرادات والإنفاق مرهونة بأوضاع سوق تدهوراً بدءاً من النصف الثاني لمام 2008، ثم عاودت ارتفاعها عام 2010، واستمرت في التحسن والميل إلى الاستقرار حتى وقتنا الحالي، وقد بلغت جملة الإيرادات عام 2011 نحو 562 مليار دولار، ساهمت الإيرادات النفطية بنحو 83.4 % ويزيادة نسبية قدرها مالفاق فقد بلغ عار، و30 % إنفاق رأسمالي. ويذلك تحقق فائض في ميزانية دول المجلس عام 2011 بمقدار 118.6 مليار دولار.

### الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات النفطية وغير النفطية مليار ؟

مساهمة	نسبة	القطاع غير	مساهمة	نسبة	القطاع	نائج	الناتج المحلى	السنوات
غير	القطاع	التغطى	النفطي	القطاع		النفطى	الإجمالي	
%	التغطي	_	-	%				
	54.8	364.8		45.2		301.3	666.1	2005
	53.2	423.5		46.8		372.8	796.3	2006
	54.7	493.1		45.3		407.9	901.1	2007
	49.3	558.3		50.6		573.8	1132.0	2008
	61.5	560.9		38.5		351.0	912.0	2009
	56.8	611.3		43.2		465.7	1077.0	2010
	50.7	708.8		49.3		690.4	1399.1	2011

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية



يعتبر كتاب ملامح الاقتصاد الصناعي في دول مجلس التعاون تشخيص وتحليل واقع الحوافز الصناعية، وأسعار الخدمات الأساسية، والموارد الطبيعية، وسياسات وإستراتيجية التنمية الصناعية، ومجالات التنسيق والتعاون الصناعى في المنطقة.





#### + التبادل التجاري:

يلعب التبادل التجاري دوراً اقتصادياً مهماً في اقتصاديات دول المجلس، حيث إن إيرادات دول مجلس التعاون من تصدير النفط والغاز تعتبر المول الرئيسي لعملية التنمية، وقد بلغت قيمة التبادل التجاري لدول المجلس عام 2011 نحو 1342.5 مليار دولار، منها 928.1 مليار دولار للصادرات مقابل 414.4 مليار دولار للواردات، أى بفائض في الميزان التجارى قدره نحو 513.7 مليار دولار، وشكلت الصادرات النفطية نحو 73.5 % من إجمالي قيمة الصادرات لعام 2011. أما الواردات فقد حازت السلع المصنعة والآلات ومعدات النقل أكثر من 70 % من إجمائي قيمة الواردات، ويتجه نحو 50 % من الصادرات نحو دول شرق آسيا بما فيها الصين واليابان، أما الواردات فتشكل السوق الأوروبية المشتركة المورد الرئيسي لدول المجلس، ولكنها تتقارب في الأهمية مع دول شرق آسيا، وتشكل التجارة البينية نسبة ضئيلة من التبادل التجاري الإجمالى لدول المجلس، حيث أسهم بنسبة 4.1 % من إجمالي الصادرات عام 2011، ونحو 6.8 % من إجمائي الواردات.

#### ♦ الأوضاع الصحية:

حققت دول مجلس التعاون تقدماً مشهوداً في مجال الرعاية المصحية، فقد ازداد عدد مجال الرعاية المصحية، فقد ازداد عدد المستشفى عام 2005 إلى 642 مستشفى عام 2005 إلى من 642 مستشفى عام 2011 وارتفع عدد الأسرة من 75.3 ألف سرير للفترة يأسها، كما زاد عدد الأطباء من 644 ألف طبيب عام 2001 أي أن هناك طبيبا لكل 432 نسمة، مقابل طبيب عام 2005. كما ازداد أي من 8.8 ألف طبيب عام عدد أطباء الأسنان من 8.8 ألف طبيب عام عدد أطباء الأسنان من 8.8 ألف طبيب عام عدد الإسرة عدد أطبيا مع من 530 إلى من 8.5 ألف طبيب عام 2005.

2005 إلى 15 ألف طبيب عام 2011.

#### ♦ خدمات التعليم:

شهدت مسيرة التعليم تقدماً كبيراً، شمل كافة مراحل التعليم، كما شهدت ازدياداً واضحاً في عدد الإناث، وخاصة في التعليم الجامعي، بحيث أصبح يزيد في كثير من التخصصات عن الذكور، وقد ازداد عدد المدارس الحكومية من 27.8 ألف مدرسة عام 2005 إلى 30 ألف مدرسة عام 2011، وازداد عدد الطلبة في هذه المدارس من 7.3 مليون طالب وطالبة إلى 8.7 مدد المعلمين في الحكومة من 527 ألف معلم ومعلمة إلى 612 ألف معلم ومعلمة.

#### + البنية الأساسية:

قامت دول مجلس التعاون بإنشاء وتطوير البنية الأساسية لدورها المحورى في عملية التنمية، فقد قامت بإنشاء العديد من المناطق الحرة، والمدن والمناطق الصناعية، وزودتها بالمرافق الحيوية، من طرق وموانئ وشبكات صرف صحى وشبكة متطورة من المواصلات والاتصال والخدمات المصرفية وغيرها، أما على المستوى الكلي فقد شهدت دول مجلس التعاون تطوراً مشهوداً في إنتاج الطاقة الكهربائية، وفي مياه الشرب، كما تمتلك دول مجلس التعاون شبكة ممتازة من الطرق البرية تصل أطوالها أكثر من 106 آلاف كلم، ولديها نحو 17 مليون مركبة ووسيلة نقل، كما تمتلك دول مجلس التعاون شبكة متطورة من الاتصالات، فلديها 152 هاتفاً ثابتاً لكل ألف نسمة، و1174 هاتفاً متنقلاً لكل ألف نسمة أيضاً، ولديها 150 حاسوباً لكل ألف نسمة، وقرابة 495 مستخدماً لشبكة الإنترنت لكل ألف نسمة.

#### الأداء الاقتصادى:

يعتبر الناتج المحلى الإجمالي من أهم المقاييس التي تعبر عن تطور الأداء والنمو الاقتصادي، وبناء على ذلك فقد حقق هذا الناتج نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، عدا عام 2009 الذي شهد تراجعاً كبيراً نتيجة الأزمة المالية العالمية، التي بدأت بعد منتصف عام 2008، وكان من نتائجها تراجع أسعار النفط والمنتجات البتروكيماوية والمعدنية في الأسواق العالمية، وبدءاً من عام 2010 بدأ الاقتصاد العالى بالتعاق من هذه الأزمة، وانعكس ذلك على مستوى نمو الناتج المحلى الإجمالي لدول مجلس التعاون، حيث ازداد من 666.1 مليار دولار عام 2005 إلى 1132 مليار دولار عام 2008، وانخفض نتيجة الأزمة إلى نحو 912 مليار دولار عام 2009، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى 1077 مليار دولار عام 2010، ثم إلى 1399 مليار دولار عام 2011، وبزيادة نسبية بلغت نحو 30 % عن العام السابق. وقد أسهم قطاع البترول والغاز بنسبة 49.3 % من هذا الناتج، كما أنه حقق عام 2011 زيادة نسبية بلغت 48.3 % عن العام السابق.

وكان من نتيجة هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أنها أدت إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ازداد متوسط الناتج المحلي للفرد من حوالي 12.9 ألف دولار عام 2001، إلى حوالي 30.2 ألف دولار عام 2011، وبمعدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بلغ 8 % بالمتوسط.



#### القطاع الصناعي والتنمية أولاً: قطاع صناعات النفط والغاز:

لا يزال قطاع النفط يلعب دوراً حيوياً في القتصادات دول مجلس التعاون، وذلك على الرغم ممن سياسة تنويع مصادر الدخل التي تبنتها دول مجلس التعاون، وذلك على الرغم من سياسة تنويع مصادر الدخل التي تبنتها دول مجلس التعاون، حيث شكلت صادرات هذا القطاع مما محلس التعاون، حما أسهم هذا القطاع -كما أشرنا سابقاً بنسبة 49.3 % من قيمة صادرات دول مجلس التعاون للعام نفسه. الإجمائي عام 2011 دول مجلس التعاون من النفط إجمائي إيرادات دول مجلس التعاون من النفط من ويقدر احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الجمائي عام 2011 دول مجلس التعاون من النفط إجمائي إيرادات دول مجلس التعاون من النفط عام 2011 برميل، يشكل نحو ويقدر احتياطي دول مجلس التعاون من النفط الإنتاج السنوي فقد بلغ نحو 6 مليارات برميل، وبمعدل وسطي قدره 16.3 من وياميل.

وتقدر صادرات دول مجلس التعاون عام 2011 بنحو 12.7 مليون برميل يومياً، تقدر قيمتها بنحو 604 مليارات دولار، علماً بأن أسعار النفط لسلة خام أوبك قد ارتفعت بالمتوسط من 61 دولاراً للبرميل الواحد عام 2009 إلى 77.4 دولار عام 2010، ثم إلى 107.5 دولار لعام 2011.

أما قطاع الغاز الطبيعي فقد بلغ الاحتياطي المؤكد منه في دول مجلس التعاون عام 2011 نحو 42.1 تريليون متر مكعب يمثل نحو 22 % من الاحتياطي العالمي، كما ازداد إنتاجه من 139.6 مليار متر مكعب عام 2005 إلى 207.8 مليار متر مكعب عام 2011، شكل نحو 316.2 % من الإنتاج العالمي.

حقق قطاع الصناعات التحويلية تطورا مشهوداً خلال السنوات العشر الأخيرة، وذلك نتيجة الجهود الحثيثة التي بذلتها دول المجلس لتنويع مصادر الدخل، وتطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية، وقد انعكس ذلك على مجمل أوضاع القطاع الصناعي في دول المجلس، فقد زاد عدد المصانع العاملة في هذا القطاع بدول المجلس من 7683 مصنعاً عام 2001 إلى 13782 مصنعاً عام 2011، ويزيادة نسبية قدرها نحو 79 % خلال هذه الفترة، وزادت رؤوس الأموال المستثمرة المتراكمة في هذه المصانع من 89.2 مليار دولار إلى 323.4 مليار دولار للفترة نفسها، أى إنها زادت بأكثر من ثلاثة أضعاف، مما يدل على ضخامة المشروعات الصناعية الجديدة ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة، والتى تناولت صناعة البتروكيماويات والألومنيوم والحديد والصلب وغيرها، كما ارتفع عدد العاملين من 622.4 ألف عامل إلى 1.26 مليون عامل خلال الفترة نفسها.

ثانياً: قطاع الصناعات التحويلية:

#### وردلاما وردتا می اخلیج العربی

وقد احتلت المنتجات المعدنية المصنعة المركز الأول في عدد المصانع التحويلية، حيث حازت على 17.2 % من إجمالي عدد المصانع العاملة بدول المجلس عام 2011، تلتها صناعة منتجات مواد البناء بنسبة 16.4 %، فصناعة المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 12.8 % تقريباً، ثم صناعة منتجات البلاستيك والمطاط بنسبة 20.1 %، ثم بقية المنتجات بنسب تقل عن ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الكتاب قد تناول بالتفصيل تشخيص وتحليل أوضاع الصناعات التحويلية، وذلك حسب الأنشطة الرئيسة، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، والأسمدة، صناعة تكرير النفط، صناعة منتجات البلاستيك، صناعة مواد البناء، صناعة المعادن الأساسية: الألومنيوم والحديد والصلب، موضحاً عدد الصانع العاملة في كل نشاط ورأسمالها وعدد العاملين بها وطاقتها التصميمية، وتقدير الإنتاج وغير ذلك من مؤشرات مهمة.

كما تناول الكتاب تشخيص وتحليل واقع الحوافز الصناعية، وأسعار الخدمات الأساسية، والموارد الطبيعية، وسياسات وإستراتيجية التنمية الصناعية، ومجالات التنسيق والتعاون الصناعي، ونبذة عن المشروعات الصناعية الخليجية المتركة.

كما تناول الكتاب إلقاء الضوء حول التوجهات والتطلعات الصناعية والاقتصادية المستقبلية، مركزاً على أهمية السوق الخليجية المشتركة، والإستراتيجية الصناعية الموحدة لدول المجلس، وأهمية التوجه نحو الصناعات الحيوية والمعرفية، والاهتمام بتنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عملية المناولة والشراكة الصناعية.

وانتهى الكتاب بخاتمة واستنتاجات تلخص أهم المؤشرات والنتائج التي توصل إليها.

عدد العاملين	الاستثمارات الصناعية	عدد المصانع	السنوات
	المتراكمة (مليون \$)	Č.	
622,439	89,175	7683	2001
815844	117,820	10368	2006
883696	126,475	11578	2007
971219	149,578	12317	2008
1031825	180,955	13002	*2009
1128778	222,147	13035	2010
1260890	323,435	13782	2011

تطور عدد المصانع والاستثمارات والعاملين 2005-2011 في دول المجلس

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

### في الفليج العربي

### التـدريب.. أهمية قصوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة



عبير عادل جابر اختصاصية تطوير أعمال برنامج التدريب وتطوير القدرات TCD مديرة تحرير مجلة "التعاون الصناعي" aajaber@goic.org.qa

يتوقف نجاح أو فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أي مكان في العالم على مدى قابليتها لتحقيق أمدافها وفق الإستراتيجيات الموضوعة، وبالتالي فإن نجاحها يقف على قدرة العاملين فيها من إداريين وتقنيين على إنجاز مهامهم على أكمل وجه مكن.

ومما لا شك فيه أن هذه المشروعات تعتبر من الأعمدة الحيوية للقطاع الصناعي في دول الخليج، حيث أشارت النتائج التي خلصت إليها دراسة الخارطة الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى أن "الصناعة الخليجية تتميز بالتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل أكثر من 86 % من جملة المنشآت الصناعية في دول المجلس".

لكن هذه المشروعات تواجه العديد من الصعوبات التي تتحول أحياناً إلى معوقات بوجه نجاحها، ومن أبرزها صعوبة إيجاد العمالة الماهرة والمدربة على أحدث التقنيات في المجال الصناعي، إذ إنه من المعلوم أن اليد العاملة في المنشآت الصناعية الخليجية هي في معظمها من غير المواطنين، وعلى الرغم من والخبرات المطلوبة، إلا أنه من الضروري صقل هذه الخبرات المهنية بالتدريب وتزويدها بطرق العمل الحديثة والمتطورة، مع تنمية قدرات الكفاءات القديمة لتتناسب والأساليب

الحديثة في العمل. أضف إلى ذلك وجود فجوة كبيرة بين مناهج التعليم ومخرجاتها من جهة وبين سوق العمل ومتطلباتها من جهة أخرى.

بيد أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهمل التدريب وتنمية القدرات، على الرغم من أهميتهما بالنسبة لدورة العمل واستمرارية المنشأة وتطورها، وذلك لأسباب عدة وأبرزها العامل المادي، ففي حين يبدو جلياً أن التدريب الصناعي يحتاج لرصد ميزانيات واضحة تخصص لتطوير مهارات العاملين والارتقاء بخبراتهم المهنية، وهو أمر لا يمكن التفريط فيه، يظهر في المقابل أن العديد من المؤسسات لا يمكنها إيجاد مخصصات للتدريب

من هنا برزت أهمية نجوء هذه المؤسسات إلى مراكز تدريب متخصصة للاستفادة مما تقدمه من خدمات تدريبية، وذلك من خلال برامج متخصصة للفنيين والإداريين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تزودهم بالمهارات المطلوبة لإنجاح العمل والتقدم به، وتنفيذ مخططاتهم الإستراتيجية، إضافة إلى تزويدهم بالوسائل المبتكرة لتنمية مشاريعهم وتذليل العقبات التي قد تواجههم.

ولأن انطلاق المشاريع الجديدة يحتاج إلى قدرات ومهارات، من الضروري أن تكون من الكفاءات التي تعزز من وضع المشاريع وتساهم في عملية تطوير الأعمال، خصوصاً أن العمالة

في هذه المشاريع تكون محدودة، وبالتالي لا مجال لهدر أية فرص عمل لا داعي لوجودها، في حين يمكن ملء هذه الشواغر بكفاءات وطاقات بشرية تتمتع بالمهارات اللازمة.

من هنا كانت البرامج التدريبية عاملاً مؤثراً يساهم في دفع عجلة العمل، وإنشاء ثقافة جديدة يمكن أن تؤسس لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة وفق قواعد صحيحة، بدءاً من إيجاد الفكرة المناسبة ويلورتها مروراً بالتنفيذ ووضع التصورات وصولاً إلى الإنتاج والتنافسية، وذلك استناداً إلى المهارات والخبرات الإدارية والتقنية والمعلوماتية والمالية، إلى جانب استنادها إلى الأسس الصحيحة في وضع إستراتيجيات العمل وإدارته والتحكم بمقدراته ومواجهة مشكلاته وإيجاد الحلول الناجعة لها.

وفي نهاية المطاف ستجد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها بالاعتماد على التدريب وتنمية القدرات ستحقق نقلة نوعية في مسار عملها، إضافة إلى إنجازها لمرحلة مهمة من عملية التأسيس، من شأنها أن تترك أثراً إيجابياً ممتداً على فترات طويلة، كما سيجد العاملون فهذه المشروعات أنهم انتقلوا بقدراتهم من مستوى إلى آخر أعلى، نتيجة ما خضعوا له من تدريب ساهم في صقل مهاراتهم وتنميتها، وكل ذلك يصب بالدرجة الأولى في مصلحة المشروع والنهوض بإنتاجيته وتحقيقه لأهدافه الإستراتيجية.



# People - our greatest asset

At Saudi Aramco, we understand what it means to be active in every link of the petroleum value chain. From upstream activities to downstream operations, Saudi Aramco's business spans the globe, providing vital energy to communities all around the world. Technologies advance, markets develop, and products evolve. But our people continue to be our greatest asset in meeting our greatest commitment: Supplying petroleum to people for generations to come.

www.saudiaramco.com

# <mark>2013 تعريبية غنية في العام 2013</mark>

تنظم ورش عمل متخصصة بالتعاون مع جمات خليجية رائدة

> استهلت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) العام 2013 ببرنامج تدريبي حافل، حيث أكدت أهمية دورها في تقديم كل أهمية دورها في تقديم كل أهمية دورها في تقديم كل ما من شأنه تطوير القطاع الصناعي في منطقة الخليج، ورفع الكفاءة التخطيطية ورفع الكفاءة التخطيطية لحى المؤسسات المعنية المنظمة، من خلال تعزيز وتوسيع القدرات والطاقات البشرية الصناعية الفردية والمؤسساتيةفي المنطقة.

وفي هذا السياق، عقدت "جويك" -ضمن برنامجها للتدريب وتنمية القدرات (TCD) خلال الربع الأول من العام 2013 - دورات تدريبية وورش عمل مختلفة، حيث أنجزت المنظمة ورشة العمل التدريبية المتخصصة حول "إدارة وترويج الصادرات الصناعية"، التي عقدتها في مقرها في الدوحة، وشارك فيها المعنيون بالتصدير وتسويق الصادرات من دول مجلس التعاون كافة.

وقد سلم الأمين العام للمنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل المشاركين الشهادات في ختام الورشة، مؤكداً على سعي "جويك" الدؤوب لخدمة القطاع الصناعي عبر تنمية قدرات العاملين فيه لما فيه خير الصناعة الخليجية.

واختتمت ورشة العمل أعمالها بعقد لقاءات ثنائية مع المشاركين لمناقشة اهتمامات مؤسساتهم في خدمات التصدير من خلال التعاقد من الباطن، ومناقشة احتياجات ومتطلبات هذه المؤسسات، كما تبادل المشاركون الذين جاؤوا من مختلف دول الخليج الخبرات والتجارب، واستطاعوا بناء شبكة علاقات متبادلة بهدف تطوير الصادرات الخليجية وتسويقها.

وقد قدم ورشة العمل راسم سميح عبد الرحيم مستشار الأمانة العامة في "جويك" والمتخصص في خدمات تنمية الصادرات والتجارة الدولية، حيث ناقش على مدى أربعة أيام وظائف الإدارة لوكالات ترويج الصادرات وصياغة السياسات وتنفيذ تدابير ترويج الصادرات، وعرض إستراتيجيات الترويج، إضافة إلى استعراض إدارة الأنشطة الترويجية وما يتعلق بالمنتجات والأسواق،

وبرامج ترويج المنتج وخطط الشركة للتسويق، وخدمات معلومات التجارة وخدمات الدعم، كإجراءات التصدير، وتمويل التصدير، وجودة المنتج، وتعبئة وتغليف الصادرات، والمشورة لصانعي السياسات.

وقد اطلع المشاركون على أفضل الممارسات في مجال إدارة وترويج وتحديد أنواع جديدة من خدمات تشجيع الصادرات. وتناولت المناقشات خلال الورشة المجموعات والعروض على الإنترنت، وبناء الموارد لإدارة أنشطة الترويج وتطوير وإدارة أدلة الموردين، وكتالوجات المنتجات عبر الإنترنت والتعامل مع البوابات التفاعلية للتجارة.

#### حقائقحول صادرات الخليج

وقد أشارت الإحصاءات الصادرة عن بوابة معلومات الأسواق الصناعية التفاعلية المطورة ( +IMI) في "جويك" إلى أن مراكز التصدير الخليجية لدول المجلس تتعدد في مختلف قارات العالم، مما يعزز الموقع التجاري لدول المجلس عبر القارات، وقد زادت صادرات دول المجلس إلى دول شرق آسيا 230 % خلال عشر سنوات، فقد ارتفعت من 34.1 مليار



دولار عام 2002 إلى 102.8 مليار دولار عام 2007، و112.3 مليار دولار عام 2011.

كما ارتفعت صادرات دول المجلس إلى الولايات المتحدة 160 % بين عامي 2002 و2011، إذ ارتفعت من 16.3 مليار دولار عام 2002 إلى 40.3 مليار دولار عام 2007، ثم 42.5 مليار دولار عام 2011 .بينما زادت الصادرات إلى الدول الأوروبية ضعفين خلال عشر سنوات، فقد كانت 14.6 مليار دولار عام 2002، ثم وأصبحت 4.44 مليار دولار عام 2007، ثم 44.6

أما صادرات دول المجلس إلى الصين فتضاعفت عشر مرات خلال عشر سنوات، إذ كانت 5.5 مليار دولار عام 2002، ثم ارتفعت إلى 27.8 مليار دولار عام 2007، و57.3 مليار دولار عام 2011. وارتفعت صادرات دول مليار دولار عام 2011. وارتفعت صادرات دول مجلس التعاون إلى اليابان بما نسبته 198% خلال هذه الفترة من 32.3 مليار دولار عام 2002 إلى 1.3 مليار دولار عام 2007، ثم 5.5 مليار دولار عام 2011.

وشهدت صادرات السلع المصنعة في دول المجلس زيادات كبيرة خلال عشرة أعوام، إذ ارتفعت من 11.125 مليون دولار عام 2001، إلى

28.902 مليون دولار عام 2005 ثم 82.788 مليون دولار عام 2011.

كما كشفت إحصاءات "جويك" عن ارتفاع قيمة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى العالم خلال العام 2011 لتصل إلى ما يقارب 928 مليار دولار أميركي مقابل 663 مليار دولار في العام 2010، مؤكدة بذلك على مكانتها كمصدر عالي في مجال التجارة العالية. كما أظهرت الإحصاءات أن منتجات دول مجلس التعاون غير النفطية تحظى باهتمام كبير في الأسواق الدولية، إذ بلغت ما يوادل 246 مليار دولار في عام 2011، بزيادة قدرها 45 مليار دولار عن العام 2010، حيث كان مجموع الصادرات غير النفطية لدول المجلس 201 مليار دولار.

وفي ظل هذه الإحصاءات التي تظهر أن دول المجلس تعتبر منافساً قوياً لصادرات المنتجات غير النفطية، كونها تمكنت من مواجهة المهزات الاقتصادية العالمية والمنافسات غير المتوازنة، وبلغت صادرات المنتجات غير النفطية لخمسة أعوام (2007 - 2011) نحو 1003 مليار دولار بزيادة قدرها 553 مليار دولار، أي بنسبة 135 % عن الأعوام الخمسة التي سبقتها (2002 - 2006)، والتي بلغت

فيها مجموع الصادرات للمنتجات غير النفطية 410 مليارات دولار، عقدت هذه الورشة بهدف تعزيز الوعي لدى الموظفين والديرين التنفيذيين العاملين في وكالات ترويج التجارة، ومنظمات تنمية الصادرات، وغرف التجارة والصناعة، وكذلك أصحاب ومديرو بيوت التصدير الخاصة وشركات ومديرو بيوت التصدير الخاصة وشركات المصدرة، وشركات خدمات التصدير، وذلك للتعرف على أفضل الممارسات في مجال إدارة وترويج الصادرات، وتحديد أنواع جديدة من خدمات تشجيع الصادرات، ومناقشة المتطلبات والاحتياجات لتحسين أنشطة ترويج

### أساليب تحسين أداء المدن والمناطق الصناعية الخليجية

كما عقدت "جويك" ورشة عمل تدريبية تحت عنوان "تحسين أداء إدارات المناطق الصناعية"، وذلك برعاية "هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية" (مدن)، في فندق "هوليدي إن ازدهار" في العاصمة السعودية الرياض خلال الفترة من 11 - 13 فبراير 2013.



وجاءت أهمية هذه الورشة مع تعدد المناطق الصناعية والاقتصادية في المملكة العربية السعودية، حيث يصل عددها إلى 29، وكذلك في باقى دول مجلس التعاون الخليجي.

وناقشت الورشة التي قدمها المستشار راسم عبد الرحيم أفضل السبل لتطوير أعمال المدن الصناعية والأنظمة الإدارية والتشغيلية فيها. وتعد الورشة فرصة أمام المنيين لمناقشة أفضل المارسات الدولية في إدارة المدن والمناطق الصناعية، وذلك من خلال استعراض التجارب الأميركية والأوروبية والآسيوية في مجال تطوير الأعمال والاستثمارات والخدمات والأنشطة في المناطق الصناعية والاقتصادية والمناطق التقنية أيضاً.

وتطرقت الورشة إلى استعراض تحليلي لطرق الإدارة الذاتية في تحقيق الدخل والكفاية المالية، وإلى مناقشة وتحليل نماذج وأطر الشراكات والعلاقات بين المؤسسات المتخصصة والإدارات المعنية للمدن الصناعية في تفعيل الخدمات والأنشطة الاستثمارية، وخدمات الفرص الاقتصادية، وخدمات ربط الأعمال الصناعية مع التجارية والخدمية.

وشارك في هذه الورشة الموظفون والتنفيذيون الإداريون للمدن والمناطق والتجمعات الصناعية، ومتعهدو إدارة وتشغيل المناطق الصناعية، والتنفيذيون العاملون في تطوير الأعمال والاستثمارات في المناطق الصناعية.

وقد عملت "مدن" على إنشاء المدن الصناعية في مختلف مناطق السعودية، سعياً منها لتنمية المدن الواعدة، حيث تشرف الهيئة حالياً على 29 مدينة صناعية ما بين قائمة أو تحت التطوير وتحت التخطيط والتصميم، وتطمح الهيئة خلال الخمس سنوات المقبلة أن يصل عدد المدن الصناعية إلى 40 مدينة صناعية بمساحات مطورة لا تقل عن 160 مليون متر مربع.

وتسعى "مدن" لاستقطاب جميع أنواع الصناعات، والاستثمارات في مجال الخدمات اللوجستية. وتتوفر الخامات المناسبة للصناعة بالمنطقة بشكل اقتصادي، ومن تلك

الخامات الثروة الحيوانية، الفوسفات، الغاز الطبيعي، الحجر الجير، والجبس، وغير. ذلك.

وتعتبر الحوافز في المدن الصناعية جاذبة للمستثمرين، إذ يمكن للمستثمر المحلي أو الأجنبي استئجار أراض صناعية كبيرة، ويعقود طويلة لمدة 20 سنة ابتداء من ريال سعودي واحد للمتر المربع سنوياً، مع إمكانية الحصول على تسهيلات مالية وقروض حكومية تصل إلى 75 %، وإعفاء جمركي للآلات والمعدات والمواد الخام الداخلة في الصناعة، إضافة إلى انخفاض تكلفة الطاقة.

### البرنامج التحريبي

وتواصل "جويك" خلال العام 2013 عقد دورات تدريبية وورش عمل متخصصة، من أبرز عناوينها "التصنيع والتميز الصناعي"، و"إدارة الملوثات والعوادم الصناعية"، و"تطوير ريادية الأعمال"، و"كيف تبدأ مشروعاً صناعياً?"، و"تطوير الاستثمارات والشراكات الصناعية"، و"إستراتيجيات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، و"أساليب جمع ومعائجة البيانات الصناعية"، و"الأمن والسلامة الصناعية". ويقدم هذه الدورات وورش العمل نخبة من الخبراء من المنظمة ومن خارجها.

ويمكن للراغبين بالمشاركة في الدورات التدريبية وورش العمل زيارة الموقع الإلكتروني للمنظمة www.goic.org.qa، للاطلاع على تفاصيل الدورات والورش والتسجيل الإلكتروني فيها، حيث يمكنهم أيضاً الدفع إلكترونياً.



### وصل حديثاً ••• إدارة المعلومات الصناعية، جويك



- ★ R in the statistical Office: Part II **United Nations Industrial Development Organization 2012**
- ★ Expandable Polystyrene (EPS) World Market Outlook 2012 and Forecast up to 2017 **Merchant Research & Consulting LTD 2012**
- ★ Invest in Bahrain2012 Forum: Industrial Investment Opportunities in Kingdom of Bahrain **Minister of Industry & Commerce 2012**
- \* 11<sup>th</sup> World Aromatic and Derivatives Conference 13th-14th Nov.2012 Berlin-Germany
- ★ GCC Economic Statistics Gulf Investment Corporation 11<sup>th</sup> Edition, 2012
- **★** World Metal Statistics Yearbook 2012 World Bureau of Metal Statistics London 2012
- ★ The Report: Qatar 2012 **Oxford Business Group London 2012**
- ★ GCC Economic Outlook 2013 **NBK Economic Research Kuwait 2013**



الأمم المتحدة





# مدننا الصناعية..

# قزم في آخر المالم

جمال بنون إعلامي وكاتب اقتصادي الملكة العربية السعودية jamalbanoon@gmail.com

لم تلتفت دول الخليج للصناعة بشكل جدي، بل جعلتها في آخر اهتماماتها الاقتصادية التنموية، والدليل على هذا أن مشروعاتها الصناعية هشة وضعيفة. خذ جولة بالمدن الصناعية وسوف تكتشف حقيقة ما أقول، فمعظمها مصانع حكومية وقائمة على مشتقات البترول والبتروكيماويات، هذا يعني أن هذه المصانع قائمة حتى نفاد آخر قطرة من البترول، بعدها ستتحول هذه المصانع إلى أحواش ومساحات شاسعة من أنواع الصناعات التي تسهم في تلبية حاجة السوق. إذا قُدَر لك أن تزور أيا من المدن الصناعية في دول الخليج، فإنك ستصاب بالدهشة، هل هذه مصانع أم بيوت أقزام 18 ابتداء من الشوارع والطرقات المؤدية إليها، امتداداً إلى الخدمات الموجودة فيها، فهي إما تشتكي من انقطاع المياه أو الكهرباء، ووعورة الطريق، وإما مبانيها عبارة عن أحواش. وتستغرب كيف ستنهض هذه الدول صناعياً وهي تعتمد في كل شيء على عمالة خارجية، وليس لدى رجال الأعمال أي تخطيط للإبداع في مجال الصناعات. كما أن المؤسسات الحكومية تتعامل مع المصانع على أنها ورش وليست مؤسسات تسهم في الناتج المحلي وتؤثر على حركة الاقتصاد المحلي والعالمي. وتسأل مندهشاً أين موقع هذه المصانع من خريطة الصناعة أثراً لأي من هذه المصانع التي شاهدتها، سوى بعض العصائر والملبات والمنظفات وغيرها من المنتجات الخفيفة، بينما سلع أخرى مشابهة مستوردة من الخارج تجد إقبالاً جماهيرياً إما لجودتها أو لأسعارها المعقولة.

### التعاون المناعري

في الخليج العــربي

اعتمدت معظم الصناعات الخليجية على الصناعات الأساسية بما لديها من الثروات الهيدروكربونية والمدنية، وتحويلها إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة عائية لتنويع مصادر الدخل الوطني، والإسهام في تطوير قطاعات الصناعات التحويلية والإنشائية والزراعية، وغابت عنها الصناعات التحويلية الإبداعية والإلكترونية والإنشائية والدوائية بل حتى الصناعات الحرفية والنسيج، فكيف لنا أن نفكر أن دول الخليج في يوم ما قد تكون لديها صناعات مختلفة؟

هناك عوامل مشتركة أضرت بالصناعات الخليجية، جزء منها حكومي والجزء الآخر سببه تقاعس القطاع الخاص، فالجانب الحكومي أعطى جل اهتمامه وقدم دعماً لا محدوداً للصناعات البتروكيماوية، ومع ذلك لم تستطع هذه الصناعات تحقيق نمو عال يمكن اعتباره دخلاً جيداً لهذه الدول، فحسب تقرير بيت الاستثمار العالمي (غلوبل)، الذي أفرده لقطاع صناعة البتروكيماويات، توقع أن ينمو إجمالي الطاقة الإنتاجية للصناعات البتروكيماوية في دول الخليج بمعدل سنوى مركب يبلغ 2.9 % خلال الفترة ما بين العام 2011 والعام 2013، وأن تأتى معظم الطاقة الإنتاجية من السعودية تليها قطر. ومن ناحية النمو، يتوقع أن تنمو أعمال توسعة الطاقة الإنتاجية في قطر بمعدل سنوى مركب يبلغ 13.4 % خلال الفترة ما بين العام 2011 والعام 2013، ما سيؤثر إيجاباً على زيادة السعة السوقية في دول منطقة الخليج، لتصل إلى 14.2 % في العام 2013، بالمقارنة مع 10.3 % في العام 2010.

أما من ناحية القطاع الخاص، فالسوق الخليجية أغرقت بالصناعات المستوردة من الخارج وبشكل مفرط في كل المجالات، ونشطت تجارة الوكالات التجارية والصناعية لشركات أجنبية، وقد يقول البعض إن دول الخليج كانت أرضاً صحراء وقاحلة لا توجد فيها مقومات اقتصادية وتنموية وصناعية، إنما أقول كان ذلك في زمن لم تكن لديها أموال، وحينما ظهر النفط تبدلت الحالة الاقتصادية لهذه الدول، وأعطت كل جوانب



الحياة اهتماماً وتركت الجانب الاقتصادي جانباً، وكأنه جانب ترفيهي وليس قطاعاً مهماً. فاتجه القطاع الخاص ورجال الأعمال إلى التجارة وليس إلى الصناعة، لهذا حينما يفتح النقاش لصناعات في المنطقة في مجالات مختلفة مثل الساعات أو الأدوات الكهريائية المنزلية، يقفز أحد التجار ويقول لك ولماذا نكلف أنفسنا طالما أننا نستوردها بأسعار معقولة؟ وهكذا بقيت الصناعة مهملة إلا بعض المشروعات البسيطة والخفيفة، ولم تخلق المؤسسات الحكومية أي فرص لتحفيز رجال الأعمال للخوض في صناعات تتماشى مع النمو الاقتصادي الذي حققته من ثروة النفط.

في يوليو من العام الماضي اختتم معرض أقيم في بكين للاحتفال بالذكرى العشرين لإقامة برنامج للمناطق الصناعية الوطنية للتكنولوجيا الفائقة، واجتذب أكثر من 20 ألف زائر. وخلال العقدين الماضيين تمت إقامة 88 منطقة صناعية للتكنولوجيا الفائقة في أرجاء الصين، وفي عام 2011 حققت المناطق الصناعية في أرجاء الصين عائدات إجمالية بلغت 2.06 تريليون دولار دفع عنها 681.6 مليار يوان كضرائب. وكانت الشركات في مناطق التكنولوجيا الفائقة مسؤولة عن نسبة 50.7 % من براءات الاختراع التي حصلت عليها الشركات الصينية ذلك العام.

### هل يمكن أن تخبروني

كم مدينة صناعية أقيمت في دول الخليج خلال العقدين الماضيين؟ وكم كانت عائداتها؟ وبماذا أسهمت في الناتج المحلي؟ وكم عدد القوى العاملة التي استوعبتها؟ حسب معلومات صحافية هناك الألاف من المصانع قابعة خارج المدن الصناعية، هل تعرفون لماذا لم تتقدم دول الخليج صناعياً وبقيت قزماً "كبيراً" أمام الدول الصناعية والمتقدمة؟ أكثر من اهتمامها بالاقتصاد والصناعة، توسعت عمرانياً سواء في المدن والقرى والطرقات وإنشاء مرافق ترفيهية وبناء الأسواق والمراكز التجارية، وكان

الاقتصادي والصناعي، ولم يتم تحفيز وتأهيل عمالة مهنية. كان الاهتمام منصباً على تكملة التعليم الجامعي والعمل الوظيفي، لم تتجه خطط التنمية إلى دعم الصناعات المختلفة أو بناء مدن صناعية ذكية يمكنها أن تحقق قيمة مضافة لاقتصاد البلد. حاجتنا ليست إلى مدن صناعية بل إلى صناعات متنوعة ومختلفة ومتعددة، وفتح المجال وتشجيع الصناعات الجديدة ذات الطابع المختلف والمتميز والمنافس. دول الخليج قد تكون صاحبة أقوى اقتصاد عالي بسبب النفط، ولكن في مجال الصناعة فهى قرم في آخر العالم.

في الخليج الحريبي

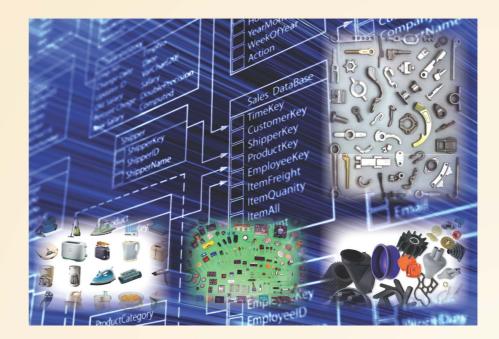
### تدشين مركز قطر للمناولة والشراكة الصناعية

للربط بين حاجة السوق والمصنعين

دشنت شركة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة "قطر للمشاريع" المرحلة الأولى لمركز قطر للمناولة والشراكة الصناعية (SPX)، تحت مظلة "منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (اليونيدو) وذلك ضمن فعاليات معرض "صنع في قطر" الذي عقد خلال الفترة من 16-18 يناير 2013 فى العاصمة القطرية الدوحة.

ويعد "مركز قطر للمناولة والشراكة الصناعية" أول خطوة على طريق تنفيذ برنامج قطر للمشاريع للمشتريات والتعاقدات الحكومية"، وهو أحد المشاريع الإحدى عشر المكونة للبرنامج الذى تم تصميمه من قبل الشركة لزيادة استفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من فرص الأعمال المتاحة، في صورة المناقصات الحكومية وشبه الحكومية ومناقصات كبرى شركات القطاع الخاص.

ويخدم "مركز قطر للمناولة والشراكة الصناعية" بشكل رئيسي الموردين والمقاولين المحليين في قطر من المشروعات الصغيرة



والمتوسطة، وهو عبارة عن نافذة إلكترونية تحمل البيانات الخاصة بهؤلاء الموردين والمقاولين المحليين، وكذلك بيانات ومعلومات حول المناقصات والجهات المعنية بالشراء، وذلك بهدف الربط بين حاجة السوق والمصنعين لضمان حصول الشركات على البيانات كافة المتعلقة بالسوق، ولكي يتم تحديد احتياجات السوق مستقبلاً.

### المرحلة الأولى

وتتضمن المرحلة الأولى للمركز التي تم إطلاقها، إدخال بيانات منتجات 233 منشأة صناعية، وكذلك متطلبات 13 جهة من الجهات المعنية بالشراء في هذه النافذة الإلكترونية، ويقدر حجم استثمارات الشركات التي تم إدراجها في قاعدة بيانات "مركز قطر للمناولة والشراكة الصناعية" بنحو 6 مليارات ريال، وسوف تتضمن المراحل التالية المزيد من القطاعات الصناعية، بالإضافة إلى القطاعات الخدمية.

وقد تم اختيار المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خمسة قطاعات صناعية هي: البلاستيك، والمطاط، والإلكترونيات، والكهربائيات، والصناعات المعدنية، حيث يعمل 42 % منها في قطاع تشكيل المادن، و17 % في الصناعات البلاستيكية، و6 % في الصناعات الكهربائية، و2 % في المطاط. وتقوم هذه المشروعات الصناعية بإنتاج حوالي

1400 منتج صناعي مختلف، وتشغل عمالة تصل إلى 10000 عامل.

وتعمل شركة قطر للمشاريع على وضع خارطة استثمار وفرص الأعمال في قطر، وذلك عبر دراسة احتياجات السوق الحالية والمستقبلية، وتحديد فرص الاستثمار التي يمكن إطلاقها في قطر وإعطاؤها الأفضلية من خلال برنامج التشريعات، حيث إن من شأن هذا المشروع أن يحدد نقاط قوة وضعف شأن هذا المدرجة به، وبالتالي البحث في دعم هذه الشركات وتطويرها أكثر بما يتناسب واحتياجات السوق.

كما أن هناك أكثر من 25 برنامجاً سيتم إطلاقها خلال العام الحالي متعلقة بالمدارس عبر تحفيز روح المبادرة والجامعات، وبرامج خارجية للشركات، وبرامج للموظفين الشباب الذين يرغبون في إطلاق مشاريعهم الخاصة، وتنقسم هذه البرامج إلى تأهيلية وتمويلية ورفع كفاءة وغيرها.

وتتضمن أنشطة المركز تنظيم مؤتمر ومعرض قطر السنوي للمشتريات والتعاقدات، الذي يهدف إلى توفير منتدى للتواصل المباشر ما بين طرية الشراء والبيع، وإتاحة الفرص لعقد الصفقات المتبادلة، وتوفير الفرصة للاستعلام والحصول على المعلومات الخاصة بالمناقصات والمشاريع المستقبلية للدولة، وسبل التقديم إليها واشتراطات التأهيل وكيفية التوافق معها.

ريدلاها ورادتا مي الخليج العربي

### دعم الموردين والمقاولين

ويتولى مركز قطر للمناولة والشراكة الصناعية دعم الموردين والمقاولين المحليين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير قدراتهم الفنية والإدارية التي تمكنهم من القدرة على المنافسة في مجال الأعمال التجارية، كما يعمل كمنبر يمكن من خلاله تمكين وتعزيز مكانة هؤلاء الموردين في سلاسل التوريد الخاصة بهم، وإنشاء مركز على الطراز العالى لخدمتهم في قطر.

ويعمل المركز كذلك على توفير المنتدى الملائم للتواصل ما بين الموردين والمقاولين المحليين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات المحلية والإقليمية والدولية، وعلى توفير قاعدة بيانات متكاملة تتضمن البيانات الخاصة بهم، وكذلك بيانات عن كبرى الجهات المعنية بالشراء والتعاقد، سواء الحكومية أو شبه الحكومية أو كبرى شركات القطاع الخاص.

ويعتبر مركز قطر للمناولة والشراكة الصناعية جزءاً من "الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية" التي تعد بدورها جزءاً من شبكة المناولة والشراكة الصناعية العالمية التابعة لمنظمة "اليونيدو".

يذكر أن "الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، ومقرها قطر، هي مبادرة "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) من أجل التعاون الصناعي منذ عام 2004، وتغطى دول مجلس التعاون الخليجي، وتعمل كمركز إرشادي لجميع مراكز المناولة والشراكة الصناعية في الخليج. وقد أنشأت شبكة المناولة والشراكة الصناعية العالمية التابعة لـ"اليونيدو" على مدى السنوات الـ25 الماضية مراكز للمناولة والشراكة الصناعية، بهدف مساعدة الشركات المحلية على تلبية تحديات العولمة بنجاح، والاستفادة من الفرص الناشئة التي تتطور من المناولة الصناعية والمصادر الخارجية وسلاسل التوريد، حيث هناك ما يقرب من 90 مركزاً للمناولة والشراكة الصناعية تم : انشاؤها في 44 دولة.

في المليح المراجي (المالي المراجي)

### خلال مشاركتها في معرض "صنع في قطر 2013"

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية استعرضت برامج الدعم الفني الصناعي والتدريب و" +IMI"



شاركت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) في معرض "صنع في قطر"، الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة قطر بالتعاون مع وزارة الطاقة والصناعة، تحت رعاية سمو الشيخ تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني ولي العهد القطري، وذلك خلال الفترة من 16 إلى 18 يناير 2013، في مركز الدوحة للمعارض.

واعتبر الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل أن "مشاركة "جويك" تأتي من دورها الفعال في التنمية الصناعية وفي تقديم كل ما من شأنه تطوير قطاع الصناعة في منطقة الخليج، والنهوض باقتصاديات أهمية "القطاع الصناعي في دولة قطر ومساهمته في نهضة الدولة وازدهارها".

وقدمت "جويك" - التي تعد من أهم بيوت الخبرة في منطقة الخليج لزوار المعرض لحة عن برامجها وفعالياتها وخدماتها، التي تشمل البحوث المتخصصة والاستشارات والخدمات الفنية للقطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن.

كما أتاحت "جويك" للزوار عبر منصتها في المرض رقم (B6) فرصة الاطلاع على برنامجها المتخصص للتدريب وبناء القدرات (TCD)، الذي تم تطويره بهدف زيادة

القدرات الفردية والتنظيمية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون وجمهورية اليمن. هذا إلى جانب استعراض المنظمة للعديد من الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية، سواء في الصناعات التحويلية أو الغذائية أو في الصناعات البتروكيماوية أو الصناعات الصغيرة والموسطة، وذلك من خلال برنامج فرص الاستثمار الصناعي (MIOP)، الذي تولى منذ انطلاقه حتى الآن الترويج لأكثر من 390 فرصة قام القطاع الخاص بتبني وتنفيذ معظمها.

وقدمت "جويك" لزوار المعرض المعلومات حول برنامج الدعم الفني الصناعي (ITA)، حول برنامج الدعم الفني الصناعي (ITA)، الذي صمم لتقديم المساعدة الفنية التي مجلس التعاون. ويتسم هذا البرنامج بالمهارة في التقييم الدقيق للمنشآت الصناعية، ويتم ينفيذه بواسطة "جويك" لتحقيق الوفورات المكنة من خلال تحسين كفاءة الطاقة، وتحسين الإنتاجية، وتقليص المخلفات الصناعية، وتقليل الآثار البيئية.

#### البوابة التفاعلية المطوّرة

وقد سلطت المنظمة الضوء خلال المعرض على بوابة معلومات الأسواق الصناعية المطورة (+IMI)، حيث قدم الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية

والدراسات محمد خميس المخيني عرضا حول مزايا هذه البوابة المتطورة التي تعد الأولى من نوعها في المنطقة، إذ إنها تشمل عدة قواعد بيانات، هى: (الصناعات الخليجية، والتجارة الاجتماعية والمؤشرات الخارجية، والاقتصادية، والفرص الاستثمارية في الخليج). ومن خلال البحث المرن في هذه البوابة يستطيع المستخدم الوصول إلى أكثر من 100 تقرير عن الصناعة والتجارة والبيانات الاقتصادية الخارجية والاجتماعية، إضافة إلى خاصية استخدام لوحات القيادة (Dashboards)، وهي وسيلة لتحليل بيانات التجارة الخارجية والبيانات الاقتصادية والاجتماعية باستخدام المؤشرات.

وتتيح البوابة التفاعلية المطوّرة للمستفيدين معرفة تطور النشاط الصناعي للمصانع العاملة والمرخصة من حيث العدد، والاستثمارات وإجمالي العمالة في كل دولة على شكل سلسلة زمنية ووضعها في شكل رسوم بيانية، كما تقدم إحصائيات لتوزيع المنشآت الصناعية داخل الدولة حسب المدن والمناطق الصناعية التي توجد بها، مع عرض أسماء وبيانات المصانع حسب النشاط الصناعي، كما يستطيع الباحث الوصول إلى مستويات معلومات تحليلية أعمق لمرفة اللطاقات التصميمية للمنتجات حسب المنتج والنشاط الصناعي في كل دولة.



الخطوط الجوية العربية السعودية SAUDI ARABIAN AIRLINES

### الإختيار الأسهل للسفر www.saudiairlines.com

خصم إضافي عند الحجز عبر الإنترنت



### بحث سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات



استقبل الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" وفداً من هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة معالي الأستاذ نبيل بن أمين ملا الأمين العام للهيئة، في مقر المنظمة بالدوحة (دولة قطر)، وذلك بحضور الأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات الأستاذ محمد المخيني، ومديري الإدارات ومسؤولي البرامج في المنظمة، حيث وتبادل الخبرات لدعم توجهات الجانبين بما يساهم في تنمية الاقتصاد الخليجي عامة ودعم القطاع الصناعى بشكل خاص.

وقد ألقى العقيل كلمة رحب فيها بالوفد متمنياً أن يتواصل التعاون بين "جويك" وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لما فيه خير القطاع الصناعى،

ودعم أوجه التنمية الصناعية الخليجية. من جهته اعتبر الملا أن التعاون والتكامل بين الهيئة و"جويك" من شأنه أن يلعب دوراً فعالاً في دعم تنمية الصادرات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أهمية مشاركة القطاع الصناعي في تطوير المواصفات القياسية الخليجية والدولية على حد سواء، مما يضمن تلبية المواصفات القياسية الخليجية لاحتياجات الصناعة الخليجية.

وقد اتفق الجانبان على تفعيل التعاون مستقبلاً من خلال تنظيم ورش عمل وندوات ومؤتمرات مشتركة تركز على التعريف بأنشطة التقييس ودعم الاستثمار في قطاع خدمات التقييس، وزيادة ترابطه مع القطاع الصناعي لتحقيق أهداف الاتفاقية الاقتصادية الخليجية. إضافة إلى تبادل الخبرات والتعاون في مجال المعلومات التي تخدم مجالات عمل كل منهما.

وقد استمع وفد هيئة التقييس لشرح من مديري الإدارات في "جويك" حول عمل المنظمة والبرامج التي تقوم بها "جويك"، وتحديداً عن البوابة التفاعلية المطوّرة للعلومات الأسواق الصناعية (IMI Plus)، وبرنامج الاستثمار الصناعي، وبرنامج الدعم الفني الصناعي، وبرنامج التدريب والسياسات الصناعية، وبرنامج التدريب وتنمية القدرات.

كما قدم المهندس أحمد المطيري مدير إدارة الخدمات الفنية في هيئة التقييس لمحة عن الهيئة وظروف نشأتها ومجالات عملها ودورها في إيجاد ضوابط للمنتجات الصناعية خصوصاً في مجال الواردات، إضافة إلى أبرز إنجازاتها وفي طليعتها إصدار نظام القياس الموحد للدول الأعضاء، وتأسيس التجمع الخليجي للمترولوجيا GULFMET، واعتماد معايير القياس الخليجية للكميات.

www.sipchem.com

#### نجاحنا محصلة تفاعلات متقنة.

عندما تتفاعل كل العناصر بشكل صحيح، فإن النجاح غالباً ما يكون حليفك بشكل يساهم في تحقيق نجاحات متواصلة، وهو ما جبلنا عليه في سبكيم منذ بدء أنشطتنا في عام ١٩٩٩م. واليوم، فإن سبكيم، وهي شركة مساهمة سعودية ناجحة في كل عملياتها، تضع في صدارة أولوياتها حماية البيئة، فيما تعمل على توفير كل سبل الرفاهية والسلامة لموظفيها. وتسير سبكيم وشركاتها التابعة بخطى حثيثة نحو الأمام، ملتزمة بالجودة العالية لكل منتجاتها وبتحقيق التنمية المستدامة مع الحرص على الإدارة السليمة لمواردها، ما أهلها للفوز بجائزة الرعاية المسئولة المعترف بها دولياً ليضيف نجاحاً آخر يضاف لسجلها الحاض بالإنجازات.



### مليــل الطــــاقة للصـناعـات بحول الخليج لخدمة المنتثنات الصناعية

التعاون الصناعت

# "جويك" تسعى لترشيد الاستهلاك وخفض انبعات ثاني أوكسيد الكربون

كشفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) أنها استطاعت –عبر برنامج المعونة الفنية الصناعية– خلال السنوات الخمس الماضية أن تسهم في خفض انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في قطاع المعادن بمعدل 744 طناً، وفي قطاع التعبئة والتغليف بحوالي 709 أطنان. وقد وضعت المنظمة اللمسات الأخيرة على إصدارها الجديد "دليل الطاقة المنظمة اللمسات الأخيرة على إصدارها الجديد "دليل الطاقة مرجعية لأصحاب المصانع والإداريين والعاملين فيها، يساعدهم على ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها، إلى جانب تضمنه معلومات مهمة حول وضع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

ENERGY EFFICIENCY GUIDEBOOK

وأشار الأمين العام للمنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل إلى أن "نتائج العديد من الدراسات والتقييمات الفنية التي أجرتها "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" أظهرت وجود فرص كبيرة للتوفير من التحسين في كفاءة استخدام الطاقة في القطاع الصناعي، وكثير منها فعالة من حيث التكلفة. ومع ذلك فإن العاملين في المنشآت الصناعية لا يدركون إمكانات كفاءة الطاقة وأهميتها في رفع باستمرار من خلال إعداد ونشر الملومات المسابة التشغيامة استخدام الطاقة، ومراجعة الحسابات والمارسات، ومن هنا جاءت فكرة

الذي يتمثل في توفير مرجع للعاملين في إعداد دليل متخصص في "الطاقة للصناعات في المصانع عن إجراءات وطرق تنفيذ البرامج دول مجلس التعاون الخليجي" لتستفيد منه

لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة في جميع أشكالها، وتوفير المبادئ التوجيهية عن العناصر الرئيسية لتطبيق التدقيق الفنى لكفاءة الطاقة، وقياس استخدام الطاقة وتحليل فواتير الطاقة، وقياس وتحليل أنماط استخدام الطاقة، وتحديد فرص الكفاءة في استخدام الطاقة.

إلى جانب أهداف أخرى، أهمها تقديم المعلومات للعاملين بصورة بسيطة وواضحة مشفوعة بالرسومات الفنية والرسوم التوضيحية لتسهيل فهمها وتوصيل المادة إلى جمهور واسع، والتركيز على أهمية وفوائد تنفيذ التدابير المتعلقة بالطاقة، إضافة إلى سهولة توجيه المادة العلمية إلى العاملين الفنيين وغير الفنيين، مثل المديرين وموظفى الصيانة والتقنية، مع التركيز على الفوائد المالية والبيئية من تنفيذ تدابير كفاءة الطاقة. يركز الدليل على أهمية كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة، والتقنيات المستخدمة في الإنتاج الصناعى وكيفية إعداد نظام لإدارة الطاقة داخل المصنع وإدارة الطاقة، ومراقبة وجمع بيانات الطاقة. مع تقديم تصور ومعلومات

وتدلاها وولاتا في الخليج العــربي

عامة عن توزيع استخدام الطاقة في المصنع على سبيل المثال لا الحصر: عملية شراء الطاقة، والطاقة المنتجة في الموقع، ومجموع الطاقة الحرارية المستخدمة. إلى جانب معلومات عن الاستهلاك من قبل المستخدمين النهائيين مثل: الإضاءة ومعدات التكييف، والضواغط والمراجل الصناعية والمراوح.. إلخ، مع طرح خيارات التمويل المتاحة لتشجيع الكفاءة في استخدام الطاقة، وتوفير قائمة بالجهات المعنية بالكفاءة في استخدام الطاقة بالطاقة من الخبراء والاستشاريين في دول مجلس التعاون.

يتضمن دليل الطاقة العديد من المحاور أبرزها: خيارات الحفاظ على الطاقة في الصناعة، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومجالات الاقتصاد في استهلاك الطاقة، والنهج المتبع لتوفير الطاقة مع دراسات حالات فردية، وأفضل الممارسات في مجال كفاءة الطاقة، وأهمية كفاءة الطاقة في الصناعة، إضافة إلى تحليل استهلاك الطاقة وكفاءة الطاقة لقطاعات صناعية مختارة وقائمة بالجهات والخبراء والاستشاريين المعنيين بالكفاءة في استخدام الطاقة.

### يذكر أن "جويك"

يفكر أن "جويك" تضغ الإصطرات المتخصصة ضمن أبرز أولوياتها، وهي تنشط في مجال نشر. المراجع الصناعية المهمة التي تتضمن البيانات والمعلومات المحدثة والموثوقة، في سبيل إتاحتها للجهات المعلية بقضايا التنمية والاستثمار واتخاذ القرار في دول مجلس التعاون، إيماناً منها بمدى أهمية المعلومات، ودورها الأساسي في دعم ومساندة القرار، وفي رسم وإعداد الخطط والدراسات التنموية والاستثمارية ومتابعة تنفيذها.

تقارير التقييم. ووضع "دليل الطاقة للصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي" مجموعة من الأهداف،

يأتى في طليعتها الهدف الرئيسي من الدليل،

المصانع مع إضافة معلومات مهمة ذات صلة بوضع الطاقة في دول مجلس التعاون

وأوضح العقيل أن المنظمة "استطاعت خلال

السنوات الخمس الماضية عبر برنامج الدعم

الصناعي، أن تقوم بترشيد الطاقة في 39

مصنعاً بدول محلس التعاون الصناعي، 12

منها في الملكة العربية السعودية، و8 في دولة قطر، و5 مصانع في كل من دولة الإمارات

العربية المتحدة ومملكة البحرين، و4 مصانع

في دولة الكويت". منوها بأن هذه المصانع التي

تم تدقيق الطاقة فيها استطاعت خفض

استهلاك الطاقة بنسبة تراوحت بين

7 و30 %، وخفضت استهلاك المياه بنسبة بين

25 و80 %، بينما خفضت النفايات بين 4

و80%، وتم تحسين الإنتاجية بنسبة تراوحت

ونوه الأمين العام له "جويك" بأن اللجوء

لترشيد الطاقة في هذه المصانع "ساهم في

خفض التكاليف، حيث كان هناك توفير في

قطاع المعادن بلغ حوالى 443 ألف دولار أميركى، وبلغ التوفير في قطاع التعبئة والتغليف حوالي 42 ألف دولار، أما في قطاع البلاستيك فكان 32 ألف دولار". في حين كان

هناك توفير في استهلاك الكهرباء بلغ مليوناً ونصف المليون كيلو واط/ساعة تقريباً في قطاع المعادن، ومليوناً ومائة ألف كيلو واط/ساعة في

التعبئة والتغليف، وقرابة مائتى ألف

ويوفر الدليل مبادئ توجيهية لمدققى الطاقة

والعناصر الرئيسية للتحضير لبرنامج تدقيق الطاقة، مثل القيام بجرد وتحليل وقياس

استخدام الطاقة، وتحليل فواتير الطاقة

وأنماط استخدامها، وتحديد فرص الكفاءة، وإجراء تحليل للتكاليف والفوائد، وإعداد

واط/ساعة في قطاع البلاستيك.

ىين 10 و60 %.

الخليجي.









سعيد هلال الشريفي إعلامي سوري saidhilal399@hotmail.com

قبل أن تظهر بطاقات الائتمان المصرفية في سبعينيات القرن الماضي كانت المصارف العالمية تكتفي بطرح شيكات ائتمان لنخبة مميزة من زبائنها، فيما كانت شركات التصنيف الائتماني تسابق الزمن، وتطرح نفسها كمنافس لهذه المصارف عبر تقديم شيكات مماثلة للشركات، والحكومات، والمنتجات المالية التي تطرحها المصارف نفسها.

> لقد نشأت شركات التصنيف من صميم الحاجة إلى دليل نزيه يسترشد به المستثمرون، سواء كانوا أفراداً أم حكومات، بهدف الاطمئنان إلى الجهة التي يستثمرون فيها أموالهم، وهذا حق طبيعي لهم. وقي المقابل تتقاضى هذه الوكالات أجوراً لقاء عملها، وهذا أيضاً حق من حقوقها. لكن ما هو غير طبيعي أن لا تقوم هذه الوكالات بعملها كما ينبغي قياساً للمهام الجسيمة المنوطة بها، بوصفها مؤسسات يفترض أنها قادرة على استشعار المخاطر قبل حدوثها، كى

تبقى محط ثقة الجهات المستثمرة، أو المانحة للقروض.

فهل سارت الأمور على هذا المنوال من الشفافية والدقة، منذ أن أصبحت هذه الوكالات الثلاث Moody's, Standard & Poor's, Fitch، بدءاً من عام 1975، تستأثر بأكثر من 90 % من سوق التصنيف الائتماني على المستوى العالي؟ أم إن شكوك بعض الدول التي انهار اقتصادها فجأة، وبعض المستثمرين الكبار الذين شطبوا

من أسواق الأوراق المالية بجرة قلم وصاروا في عداد المفلسين، ثم تكن في محلها، لأن هذه الوكالات ( The big three ) كانت تقوم بواجبها، لكن أحداً لم يكن يأخذ بملاحظاتها؟

#### سمعتها أكبر بكثير من أدائها

ية تسعينيات القرن الماضي وقعت عدة دول ية أزمة فقدان السيولة المالية، وتعثرت أخرى بالوفاء بالتزاماتها المالية، إثر فقاعة مالية أصابت بشكل رئيسي ما كان يدعى بالنمور الآسيوية (تايلاند، ماليزيا، كوريا الجنوبية، وإندونيسيا)، غير أن وكالات التصنيف التي كانت منبهرة "بالمجزة الآسيوية" لم تستشعر المخاطر مسبقاً، وهذا من صميم عملها، وبالتالي لم تتمكن من تحذير الأسواق والمستثمرين قبل فوات الأوان.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تحظى هذه الوكالات بسلطات تفوق قدرات الدول العظمى أحياناً، طالما أنها عديمة الجدوى إلى هذا الحد؟

جان لوك ميلانشون –مرشح جبهة اليسار في حملة الانتخابات للرئاسة الفرنسية في الدور الأول للعام الحالي- لخص الإجابة على جانب من السؤال بقوله: "لقد صنع أصحاب هذه الوكالات لأنفسهم نفوذاً يفوق كل التصورات. هل يعقل أن يكون العالم برمته أسير جرة قلم من إحدى هذه الوكالات، التي إذا هددت أي بلد بتجريده من علامة واحدة، انهار اقتصاده?". ثم إذا كان ما تقوله هذه الوكالات صحيحاً في

معرض دفع الاتهامات الموجهة إليها من قبل المتضررين، متعللة بأن دورها ينحصر في تقديم آرائها ومشوراتها للمستثمرين، أو الدول، ومن أنها محمية بقوانين حرية الرأى والتعبير، وأنه يتحتم في النهاية على الأسواق، أو الجهات المعنية أن تحدد خياراتها، وفقاً للمعطيات التي بين يديها.. إذا كان كل ذلك صحيحاً، كيف تفسر لنا هذه الوكالات منحها أعلى درجات الأمان لمجموعة عملاق الصحافة البريطانية روبرت ماكسويل، طيلة أكثر من ربع قرن من الزمن، مع أنه كان يتلاعب بكشوف موازناته المالية، وينفخ حساباته الجارية في المصارف من خلال اختلاس مخصصات التأمينات الاجتماعية العائدة لموظفيه، 14 % من أصل الراتب، لبعوم شركاته في سوق لندن للأوراق المالية، محتفظاً بالعلامة الثلاثية للتصنيف، ولم يكشف النقاب عن هذه التجاوزات المرعبة إلا بعد خمس سنوات على وفاة ماكسويل؟.

ماذا بوسع هذه الوكالات أن تجيب؟ لقد خدعتنا طيلة عقود متتالية من الزمن. اعذرونال هكذا بمنتهى البساطة، دون أن تتعرض أي من هذه الوكالات للمساءلة؟

#### هناك ما هو أسوأ من ذلك

لنعد بذاكرتنا إلى السنتين السابقتين لانفجار الأزمة المالية العالمية في صيف العام 2008. كلنا نعلم أن أزمة الرهن العقاري لم تنفجر بين ليلة وضحاها، فقد سبقتها، منذ عام 2005 إرهاصات دالة عليها، تجلت بارتفاع تدريجي، أولاً في أسعار النفط، وثانياً، وهو الأهم، في





الارتفاع غير المسبوق بأسعار السلع الغذائية، التي وصلت إلى ذروتها عام 2007، حين تجاوز سعر طن القمح عتبة 600 دولار، التي كان من نتائجها المباشرة حدوث هزات عنيفة في ميزان المدفوعات لدى العديد من الدول غير المنتجة لهذه السلع الأساسية.

كان الاقتصادي الأميركى المعروف نورييل روبيني - لنأخذه كمثال دون الكثيرين غيره في الغرب- يحذر منذ عام 2005، على صفحات مدونته الشخصية من إرهاصات أزمة مالية واقتصادية، قد تكون أعنف من أزمة "الكساد العظيم" عام 1929، ثم مضى إلى تكثيف تحذيراته عام 2006، عبر كل وسائل الإعلام المتاحة، مشيراً بالتحديد إلى المواضع التي ستنفجر منها الأزمة، "المشتقات المالية" التي ابتدعتها المصارف الأميركية للتحايل على القوانين التي تضبط عمل المصارف الأميركية، وفي مقدمتها قانون جلاس ستيغل لعام 1933، الذي وقعه الرئيس روزفلت، وأقره الكونغرس، لينظم اختصاصات المصارف الأميركية في فئتين: مصارف أعمال، ومصارف ادخار.. لكن القوانين الخاصة وملحقاتها التي راح يصدرها وزراء الخزانة المتعاقبون منذ ذلك التاريخ أسهمت في خلط الأوراق من جديد، وإعادة الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه، إلى حين انفجار أزمة الرهن العقارى، وإعلان مصرف ليمان براذر إفلاسه، في شهر أغسطس 2008. الغريب في الأمر، وهنا بيت القصيد، أن المصارف التى بدأت تنهار الواحد تلو الآخر، ومعها شركات التأمين الكبرى، وشركات التأمين على التأمين، إضافة إلى الشركات الصناعية التي كنا نظنها منيعة وقوية، كانت حتى عشية إفلاسها تتمتع بأفضل العلامات لدى وكالات التصنيف الثلاث.

فهل كانت في غفوة عن كل ما كان يعتمل في الأوساط المالية، وكانت تصم آذانها إزاء كل التحذيرات التي كان يطلقها عشرات المحللين الاقتصاديين، بعضهم حائز على جائزة نوبل، عبر وسائل الإعلام الكبرى، أم إنها كانت ولا تزال جزءاً من الأزمة، كما وصفها روبيني في أحد مقالاته المتهكمة؟

يبدو أن العالم أضحى بحاجة ماسة ليلاحق ليس فقط الجواسيس والمجرمين العالميين، بل كل من يتلاعب بثروات الأفراد والشعوب أيضاً.



# أخبار الصناعة

323 مليار دولار حجم الاستثمار الصناعى الخليجي بنهاية 2012 صحيفة "الوطن" القطرية

أظهرت بيانات صادرة عن الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي أن حجم الاستثمارات التراكمية في القطاع الصناعي الخليجي تجاوزت 323 مليار دولار بنهاية العام الماضى، من خلال تشغيل ما يزيد عن 14 ألف منشأة صناعية مسجلة وفرت نحو مليون و261 أنف فرصة عمل.

وأوضحت البيانات أن حجم التراكم في القطاع الصناعي استثمر في أكثر من 12 ألف منشأة صناعية، وفرت ما يزيد على مليون فرصة عمل تمثل نحو 6 % من حجم العمالة بالسوق الخليجية التي تبلغ حوالي 10 % في القطاع الصناعي.

كما أظهرت البيانات أن الصناعة الخليجية تتميز بالتركيز على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل أكثر من 86 % من جملة المنشآت الصناعية في دول المجلس، غير أن

البتروكيماويات الأساسية، حيث تمثل أكثر من وستصل الطاقة الإنتاجية المرخصة 20 مليون 78 % من جملة الاستثمارات التراكمية في متر مربع من بلاط السراميك سنوياً خلال القطاع الصناعي الخليجي.

> وتؤكد هذه البيانات أن هناك آفاقاً رحبة لتوسيع الاستثمارات الصناعية من خلال تحسين بيئة الاستثمار، ويمثل الاستثمار الحكومي المباشر أحد الأشكال المهمة للتمويل الحكومي، حيث إنه يشكل الجزء الأعظم من حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية، كما أنه ينتج 80 % تقريباً من إجمالي القيمة المضافة للصناعات المحلية.

### افتتاح أول مصنع عالمي للطاقة في السعودية صحيفة "الجزيرة" السعودية

افتتح وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة عدداً من المصانع الجديدة في المدينة الصناعية الثانية بالدمام. وكشف الستار عن أول مصنع ينتج محولات متوسطة الطاقة بشراكة سعودية بلجيكية، بتكلفة تقدر بـ 120 مليون ريال سعودي. ويُعد مصنع شركة محولات الطاقة السعودية الأول من نوعه في الملكة، ما يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. وقد خصصت "مدن" للمصنع مساحة إجمائية تبلغ 42.075 مترا مربعاً في المدينة المسناعية الثانية بالدمام، كما بلغ إجمالي التمويل للمصنع 22.875.000 ريال سعودي، ويصل عدد العمالة المرخصة إلى 124 عاملاً.

كما افتتح الدكتور ربيعة مصنع سيراميك الرياض على مساحة إجمالية 52.000 متر معظم الاستثمارات الصناعية تتركز في مربع، وبلغت طاقة إنتاجه الفعلية 6 ملايين

الصناعات الكبيرة ممثلة بقطاع صناعات متر مربع من بلاط السراميك سنوياً، الفترة المقبلة.

الإمارات أكبر وجهة للصادرات الأميركية فى الشرق الأوسط 

كشفت أحدث بيانات قسم التجارة الخارجية التابع لمكتب الإحصاء الأميركي أن دولة الإمارات حافظت على مرتبتها كأكبر وجهة للصادرات الأميركية في عموم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "مينا" في العام 2012 وللسنة الرابعة على التوالى.

وأظهرت البيانات أن حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة والإمارات قد بلغ 24.8 مليار دولار عام 2012، بزيادة تصل لحوالى 6.5 مليار دولار عن عام 2011.

وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات الأميركية إلى الإمارات حوالي 6. 22. مليار دولار في 2012 بزيادة 7. 6. مليار دولار عن 2011، وهو رقم قياسي في تاريخ المبادلات التجارية بين البلدين، في حين بقيت صادرات الإمارات إلى الولايات المتحدة قوية عند أكثر من 2.24 مليار دولار خلال الفترة نفسها.

وقال داني سيبرايت رئيس مجلس الأعمال الأميركى الإماراتى: تعتبر الإمارات أكبر شريك لأميركا في منطقة "مينا"، وهي تدعم التنمية الاقتصادية وتفريخ الوظائف بشكل كبير في كلا البلدين.

3.9 مليار ريال عُماني حجم الاستثمارات الكلية في المناطق الصناعية

صحيفة "الرؤية" العُمانية

احتفلت سلطنة عمان -ممثلة بوزارة التجارة والصناعة- بيوم الصناعة العُمانية، الذي يصادف التاسع من فبراير من كل عام، وأكد هلال بن حمد الحسني الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية أنّه ي نهاية الربع الثالث من عام 2012، بلغ حجم الاستثمارات الكلية في مختلف مناطق المؤسسة الاستثمارات الكلية في مختلف مناطق المؤسسة المشاريع في المناطق التابعة للمؤسسة إلى 1267 مليار ريال عماني تقريباً. وارتفع عدد إدارة وتطوير أكثر من 89 مليون متر مربع من الأراضي بمختلف محافظات السلطنة، واستطاعت توفير أكثر من 13400 وظيفة للتوى العامة الوطنية.

مشاريع مختلفة في البحرين للاستفادة من الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء صحيفة "أخبار الخليج" البحرينية

كشف وزير شؤون الكهرباء والماء البحريني الدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا عن أهم الخطوات التي تبنتها الحكومة في مجال

الاستفادة من الطاقة المتجددة واستخدامها لإنتاج الكهرباء في البحرين، مشيراً إلى البدء العملي في عدة مشاريع في هذا الاتجاه.

وقال إن من بين تلك المشاريع التي يتم تنفيذها مشروع الطاقة الشمسية الذي تقوم به شركة بتراسولار الأميركية كمرحلة أولى مع هدف طويل المدى لإنتاج حوالي 20 ميغاوات باستخدام منشآت ومبان تابعة لشركة "بابكو" في مدينة العوالي ومصفاة البحرين ومحطات الوقود، بالإضافة إلى استخدام بعض المنشآت التابعة لجامعة البحرين. وأضاف أن المرحلة الأولى من المشروع قيد التنفيذ حالياً، كما أن العمل والتنسيق جاريان الآن بين الجهات المسؤولة عن المشروع، لتوصيل جميع نقاط الإنتاج إلى شبكة الكهرباء العامة على مستوى شبكة توزيع الكهرباء ذات الجهد المتوسط والمنخفض.

قطر الثالثة عربياً في إنتاج الأمونيا صحيفة "الراية" القطرية

حافظت صناعة الأسمدة القطرية على صدارتها في إنتاج الأمونيا واليوريا على مستوى الدول العربية، وسجّل الإنتاج القطري في الأمونيا المركز الثالث، فيما احتل المركز الرابع في صادراتها، وقد بلغ إنتاج شركة "قافكو" من الأمونيا حوالي مليونين و298 ألف طن، فيما بلغت المصادرات حوالي 540 ألف طن.

وتقوم "قافكو" بتصدير الأمونيا إلى سبع دول، على رأسها الهند، ويبلغ الاستهلاك المحلي حوالي مليون و745 ألف طن سنوياً.

وقد خطت قطر خطوات كبيرة في مجال

#### وردلاتها وردتا) می اخلیج الـرایی

صناعة الأسمدة في السنوات الأخيرة تمثلت في استمرار تعزيز وجودها كمنتج ومصدر رئيسي للأسمدة الكيماوية، وهي تتطلع لتوسعات ملموسة في حقل صناعة الأسمدة. وقامت قطر بتدشين مصنع (قافكو 5) لتكون أكبر دولة منتجة للأمونيا واليوريا، وتنتج الصناعة العالمية للأسمدة 170 مليون طن سنوياً، تستخدم في كل جزء من العالم لدعم الإنتاج الغذائي، وسوف يستمر الدور المهم للسماد النتروجيني في إنتاج الغذاء، خصوصاً مع النمو السكاني وتناقص توافر الأراضي الصالحة للزراعة.



ويتولاتها وروادتا) مي الخليج العريبي



## فعاليات صناعية قادمة

- ★ Saudi Arabian Energy EPC Project 2013 21- 24 April 2013 Al Khobar - KSA
- ★ Annual Investment Meeting (AIM) 30 April – 2 May 2013 Dubai - UAE
- ★ Oman Power & Water Summit 5 – 7 May 2013 Muscat - Oman
- ★ At 2nd Annual Corrosion Management Summit
   6 - 8 May 2013
   Doha - Qatar
- ★ Gulf BID The Annual Expo for Construction 7 – 9 May 2013 Bahrain - Manama
- ★ GPCA Supply Chan Conference 13-15 May 2013 Dubai - UAE
- ★ The Office Exhibition 20 - 23 May 2013 Dubai - UAE

- ★ مؤتمر غرف التجارة العالمي الثامن
  22 25 أبريل 2013
  الدوحة دولة قطر
  - بالاستكون 2013
    7 9 أبريل 2013
    دبى الإمارات العربية المتحدة
    - معرض الصناعات الكويتية 25 أبريل - 4 مايو 2013 معرض الكويت الدولي دولة الكويت
      - بروجكت قطر
        6 مايو 2013
        الدوحة دولة قطر

دبي - الإمارات

- مؤتمر تطوير إستراتيجيات 2020 للموانئ والمناطق
  الحرة العربية
  18 19 مايو 2013
  - المعرض الآسيوي التجاري الأول للبلاستيك والمطاط 20 - 23 مايو 2013 مركز شنغهاي الجديد للصادرات الدولية جمهورية الصين الشعبية



in

3

یرچی الاتصال علی هالف رقة430000 أو زیارة موقعنا الانکترونی، www.qdb.qs

» تطبق الشروط والأحكام.



57

### في الفليج العربي



خلال منتدى متخصص في البحرين "جويك": المنشآت الصغيرة والمتوسطة 83 % من إجمالي الصناعات والمطلوب المزيد من الدعم

كشفت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عن ارتفاع عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس من 6994 مصنعاً في العام 2002 إلى 11.459 مصنعاً عام 2011، حيث تمثل حالياً ما نسبته 83.1 % من إجمالي الصناعات. لكنها لفتت إلى انخفاض حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الاستثمار في الصناعة من 8.638 مليار دولار -أى 8.9 % من إجمالي الاستثمار في الصناعة عام 2002 - إلى 12.740 مليار دولار -أى ما يوازى 3.9 % في عام 2011 - من حجم الاستثمارات في دول مجلس التعاون. واعتبرت المنظمة أن هذا الأمر يتطلب توجيه المزيد من الاستثمارات والدعم لصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس من خلال شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص.

جاء ذلك خلال مشاركة "جويك" في منتدى

ومعرض يوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الثالث 2012، الذي نظمته وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين تحت عنوان "لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة... الصناعة المحلية وإطلاق القدرات" برعاية الدكتور حسن بن عبد الله فخرو وزير الصناعة والتجارة البحريني.



وكانت كلمة خلال المنتدى للأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل ألقتها نيابة عنه الدكتورة ليلى ذياب إشرير مستشارة التخطيط الإستراتيجي في "جويك"، حيث شدد على الإستراتيجي في الآونة الأخيرة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى غالبية دول مجلس التحاون الخليجي، ويتضح ذلك من خلال التأكيد على أهميتها في التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة العمالة المواطنة في القطاع الخاص، وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية، والذي ظهر في وثائق الرؤى الوطنية، والذي الاقتصادية، وإستراتيجيات التنمية الصناعية لدول المجلس".

واستعرضت كلمة العقيل المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأبرزها "صعوبة التمويل واجتذاب المستثمرين، والنقص في الخدمات المالية ومحدودية مؤسسات التمويل،

وعدم توفر مؤسسات فعالة لتقديم المساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضعف البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً في مجالات الإنتاج والتسويق والتصدير، والمشكلات المتعلقة بتوفير المواد الخام التي يتم استيرادها نظرا لضآلة الكميات التي تتطلبها تلك المشاريع، مما يؤدى لارتفاع أسعار الإنتاج، وضعف وصعوبة الاتصال والتعاون مع المشاريع الكبيرة". وشدد العقيل على عائق مهم وهو "عدم استكمال الأطر التشريعية والهيكلية لهذه المؤسسات في غالبية دول المجلس التي لا تملك جهة أو كياناً حكومياً لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتضع لها قانوناً خاصاً لتنظيمها، وتعمل على تشجيع مؤسسات التمويل الخاصة والعامة لتقديم الدعم لهذا القطاع، وتوفير خدمات الرعاية الفنية كما هو معمول به في الدول التي حققت نجاحاً في هذا المجال، وعلى الرغم من ذلك ظهرت أخيراً مبادرات لدى بعض دول المجلس مثل دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة".

وكشف العقيل عن نجاح "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في تأسيس برنامج المناولة والشراكة الصناعية لديها، والذي يعتبر نواة إنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي". مشيراً إلى "نجاح (جويك) في تأسيس مركز المناولة والشراكة الصناعية بدبي في الإمارات وبعدها بمملكة البحرين، كما يجرى تنفيذه في دولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وسيتم البدء في تنفيذه أيضاً بدولة الكويت عام 2013". وشدد على أنه باستكمال إنشاء مراكز المناولة والشراكة الصناعية في دول المجلس تكون المنظمة قد استكملت برنامج الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية، والذي سيكون له دور مهم في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس".

في الخليج العــربي

ركزت على المشروعات الصغيرة والمتوسطة دعماً للتنمية الاقتصادية توقيع مذكرة تفاهم بين "جويك" وغرفة تجارة وصناعة الشارقة

وقعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مذكرة تفاهم مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة يوم الأربعاء 27 فبراير 2013، وذلك خلال لقاء عقد في مقر الغرفة بإمارة الشارقة (دولة الإمارات العربية المتحدة).

وتهدف هذه المذكرة إلى وضع إطار لتسهيل التعاون والتنسيق، وخلق علاقة عمل بين المنظمة والغرفة لتطوير التعاون المستمر بينهما، إضافة إلى تأسيس شراكات العمل المشترك، وتحقيق الفائدة المرجوة للطرفين من خلال التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وقد شارك في هذا اللقاء وفد من "جويك" ضم الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل الأمين العام، والأمين العام المساعد لقطاع المشروعات الصناعية الأستاذ محمد بن عبيد المزروعي، والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات الأستاذ محمد بن خميس المخيني.

وقد وقع مذكرة التفاهم عن المنظمة الأمين العام الأستاذ عبد العزيز العقيل، وعن الغرفة المدير العام الأستاذ حسين محمد الحمودي. وستساهم هذه المذكرة في مساعدة رواد الأعمال والمستثمرين على الاستفادة من فرص الأعمال المتاحة، واستفادتهم من تقديم الدعم الفني لتنفيذ المشروعات الصناعية الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، التي يتم الاتفاق عليها لتسريع عجلة التنمية الاقتصادية.

وية إطار هذه المذكرة التي تسري لمدة ثلاث سنوات، ستجرى مفاوضات لإبرام عقود في مجال إجراء البحوث والمسوح الميدانية وإعداد التقارير، وعقد ورشة التدريب في كل ما يتعلق



بالإستراتيجيات والسياسات الصناعية التي تهدف إلى تنمية بيئة أعمال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. إلى جانب تقديم الاستشارات الفنية والإدارية والمالية، التي من شأنها دعم تنفيذ هذه المشروعات، والتي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات.

كما سيسعى الطرفان من خلال مذكرة التفاهم لتعظيم استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فرص الأعمال المتاحة، سواء من خلال المشتريات الحكومية أو تنفيذ أعمال التشغيل للغير، وخصوصاً إنشاء مركز المناولة والشراكة الصناعية للربط بين المشترين والموردين.

واتفقت كل من "جويك" وغرفة الشارقة في هذه المذكرة على العمل على زيادة القدرة

التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من خلال تبادل الخبرات المتوفرة لدى الطرفين. بالإضافة إلى السعي لتطوير القدرات الفنية والإدارية للأفراد المعنيين ببيئة أعمال قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، سواء الصناعيون أو المستثمرون أو رجال وصاحبات الأعمال ورواد الأعمال، أو المسؤولون الحكوميون وصناع القرار من خلال تبادل المعلومات وعقد الدورات التدريبية وورش العمل.

وبموجب مذكرة التفاهم سيتبادل الطرفان المعلومات والبيانات ودراسات الجدوى والفرص الاستثمارية، كما سيجري الإعداد لدراسة وترويج الفرص الاستثمارية الصناعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد الدراسات الفنية التشخيصية لتحديد الفرص المتاحة ومعوقات الإنتاج التي تواجهها هذه الصناعات.







بهدف التعاون لدفع عجلة التطور الصناعي والاقتصادي توقيع مذكرة تفاهم بين "جويك" وبنك البحرين للتنمية

وقعت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مذكرة تفاهم مع مجموعة بنك البحرين للتنمية يوم الثلاثاء الموافق 26 فبراير، في مقر المنظمة بالدوحة (دولة قطر). وقد جرى حفل توقيع مذكرة التفاهم بحضور وفد بنك البحرين للتنمية، الذي ضم الشيخ هشام بن محمد آل خليفة نائب المدير العام للخدمات غير المالية، وعدنان محمود البلوشي نائب المدير العام للخدمات المصرفية، وعن المقيل الأمين العام، والأستاذ محمد بن عبيد الروعي الأمين العام، والأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المروعات المناعية، والأستاذ محمد بن خميس المخيني الأمين العام المساعد لقطاع المروعات الأمين العام المساعد لقطاع المارعاتية والدراسات، ومديرو الإدارات في النظمة.

وجرى خلال اللقاء تقديم عرض عام حول نشاطات وخدمات وبرامج المنظمة، إلى جانب عروض حول نشاط الإدارات الفنية في "جويك".

كما قدم وفد مجموعة بنك البحرين للتنمية نبذة عن الأنشطة والخدمات التي يقدمها البنك، وتلت ذلك مناقشات وأسئلة وتوصيات.



واختتم اللقاء بتوقيع مذكرة التفاهم، حيث وقع عن بنك البحرين للتنمية الشيخ هشام بن محمد آل خليفة، وعن "جويك" الأستاذ عبد العزيز العقيل الأمين العام.

وتهدف هذه المذكرة -التي تسري لمدة ثلاث سنوات- إلى وضع إطار للتعاون والتنسيق بين المنظمة والبنك، وتأسيس شراكات العمل، وتحقيق الفائدة المرجوة للطرفين من خلال التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي إطار هذه المذكرة سيقوم الطرفان بإجراء البحوث والمسوح الميدانية وإعداد التقارير، وعقد ورشة التدريب في كل ما يتعلق بالإستراتيجيات والسياسات الصناعية التي تهدف إلى تنمية بيئة أعمال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تقديم الاستشارات الفنية والإدارية والمالية لدعم تنفيذ هذه المشروعات، والتي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين. وبموجب مذكرة التفاهم سيتبادل الطرفان المعلومات والبيانات ودراسات الجدوى والفرص

الاستثمارية، وسيجري الإعداد لدراسة وترويج الفرص الاستثمارية الصناعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإعداد الدراسات الفنية التشخيصية لتحديد الفرص المتاحة ومعوقات الإنتاج التي تواجهها هذه الصناعات، مع إجراء الفحص الفني للمصانع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التوصيات الماسبة لها.

واتفقت كل من "جويك" ومجموعة بنك البحرين للتنمية في هذه المذكرة على العمل على زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، من خلال تبادل الخبرات المتوفرة لدى الطرفين. بالإضافة إلى السعي لتطوير القدرات الفنية والإدارية للأفراد المنيين ببيئة أعمال قطاع المشروعات الصناعية المستثمرون أو رجال وصاحبات الأعمال ورواد الأعمال، أو المسؤولون الحكوميون وصناع القرار من خلال تبادل المعلومات وعقد الدورات التدريبية وورش العمل.



### قرر تنظيم ملتقى دورى استثمارى للشباب الملتقى الاقتصادى الخليجى: اتفاق على تأسيس شركة خليجية استثمارية بالدوحة

شهد "الملتقى الاقتصادى الخليجي" الذي استضافته الدوحة (دولة قطر) في 21 يناير 2013 تحت شعار "التعرف على فرص الاستثمار في قطر"، إطلاق مجموعة من المبادرات والاتفاقيات التى تتعاون بموجبها بعض الكيانات الاقتصادية ذات الثقل في المنطقة، وتؤسس لشراكات حقيقية تعود بالنفع على الأطراف الموقعة.

وكان الملتقى قد عقد تحت رعاية معالى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثانی رئیس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، وبتنظيم من اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وشركة سولى.

وقد بحث الملتقى فرص الاستثمار في قطر بشكل خاص، واستهدف تشجيع الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي ككل، وفتح آفاق جديدة للشراكة والاستثمار، وجذب الاستثمارات الإقليمية والدولية من خلال عرض الفرص المتاحة في القطاعات الصناعية والسياحية والعقارية والزراعية، وخلق شراكة بين رجال الأعمال القطريين والخليجيين ونظرائهم العرب والدوليين.

وجاء هذا الملتقى في إطار الاهتمام المتنامى للجهات الاستثمارية العالمية بسوق الاستثمار القطري، وفي إطار سعي المشاريع الإستراتيجية التنموية القطرية لتقوية التواصل بينها وبين

المستثمرين العرب عبر فتح الأبواب مباشرة المستثمرين حول العالم، فضلاً عن الكثير من للتعرف على فرص الاستثمار التي تتيحها دولة قطر. وقد شارك فيه ما يقارب 250 مشاركاً من رؤساء وأعضاء اتحادات الغرف الخليجية ومجلس سيدات الأعمال العرب وبعض الوفود الأجنبية المهتمة بالاقتصاد القطري.

> وعلى مدى ثلاثة أيام تناول نخبة من المتحدثين والمتخصصين بالبحث والنقاش خلال الملتقى بعض المشاريع من خلال مشاركات قدمتها كل من غرفة قطر واتحاد غرف دول مجلس التعاون ومجلس سيدات الأعمال العرب وشركة سولى، ألقوا خلالها الضوء على المشهد الاقتصادى في دول المجلس، ويشكل خاص في دولة قطر، وعلى قانون الاستثمار الأجنبى والتسهيلات التي تقدمها قطر بهذا الشأن.

فرص استثمارية من "جويك"

كما قدمت كل من "كتارا للضيافة" و"منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عروضاً عن الفرص الاستثمارية في دولة قطر، وبينما ركزت "كتارا" على أحد مشاريعها الفندقية التي تطورها بمنطقة المارينا في مدينة لوسيل تناولت "جويك" بعض الفرص الاستثمارية الواعدة في قطر ممثلة لها بصناعة الألومنيوم.

كما قدمت وزارة البلدية والتخطيط العمراني خلال الملتقى عرضاً عن مختلف المشاريع العمرانية للوزارة، بما يحقق التوازن بين مختلف مناطق البلاد في التنمية العمرانية. وأشار المشاركون في الملتقى إلى أهمية السوق القطرية التى تقدم فرص استثمار واعدة ومجالات تنمية واسعة النطاق في كل مرحلة بما جعلها سوقاً تجارية مهمة في أعين كبار

ر التعاوي (المثليم العربي) مع الغليم العربي

التسهيلات وخطط تطوير البنى التحتية التي تفتح الأبواب أمام دور كبير للاستثمار الخاص، وتهيئ المناخ الصحى للاستثمار الأجنبي في قطر.

وبينوا أن الملتقى الاقتصادي الخليجي أصبح بوابة لجذب العديد من الكيانات الاقتصادية العربية والأجنبية للاستثمار في دولة قطر بما يتيحه من جلسات متخصصة وورش عمل وزيارات ميدانية للمشاريع الكبرى، التي تعتبر فرصة سانحة ومثمرة لجذب رؤوس الأموال. وقد خرج الملتقى في نهاية أعماله بالتوافق مبدئياً على تأسيس شركة خليجية استثمارية يكون مقرها الدوحة، كما تم التوافق على إنشاء بعض المشاريع والشركات في مجال المعادن النفيسة والمواد الغذائية الاستهلاكية التي تشتد لها الحاجة في منطقة الخليج بوجه عام. كما تم الاتفاق على تنظيم ملتقى خليجي استثماری للشباب بشکل دوری کل عام فے بلد خليجى، حيث يهدف الملتقى الذى سينطلق من جدة (السعودية)، إلى تأسيس قاعدة اقتصادية شابة تواكب النمو الاقتصادى، وتساهم في ضخ دماء وفكر اقتصادى جديد يدعم ويعزز رؤية منظومة دول مجلس التعاون الخليجي المستقبلية للأجيال القادمة.

ونفذ المشاركون في الملتقى زيارات ميدانية لكبريات المشاريع في دولة قطر، كمدينة لوسيل التابعة لشركة الديار القطرية للاستثمار العقارى، ومشروع اللؤلؤة العقارى، ومشروع مشيرب "قلب الدوحة" بهدف التعرف على الفرص الاستثمارية.







المخيني أميناً عاماً مساعداً لقطاع المعلومات الصناعية والدر اسات في جويك"

أعلنت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) عن تعيين الأستاذ محمد بن خميس المخيني أميناً عاماً مساعداً لقطاع المعلومات الصناعية والدراسات، ممثلاً عن سلطنة عمان، وذلك خلفاً للأمين العام السابق الأستاذ أحمد ضيف.

وقد شغل المخيني خلال الفترة الماضية منصب مدير إدارة المعلومات الصناعية في "جويك"، بعد أن كان رئيساً لوحدة مصادر المعلومات خلال الأعوام من 2003 إلى 2006. كما سبق له خلال سنوات عمله الطويلة -التي استمرت أكثر من 22 عاماً في مجال المعلومات والدراسات- أن عمل في مجلس الشورى بسلطنة عمان، وتدرج في الوظائف إلى أن شغل منصب مدير إدارة المعلومات. والمخيني حائز على ليسانس آداب في اختصاص علم المعلومات من جامعة السلطان قابوس.

#### "جويك" تتعاقد مع "ضمان قطر" للتأمين الصحي لموظفيها

تعاقدت "منظمة الخليج للاستشارات الصناعية" (جويك) مع شركة "ضمان هيك أنشورانس قطر أل أل سي"، لتوفير خدمة التأمين الصحي لموظفي المنظمة وعائلاتهم لعام 2013، من خلال شبكة المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات المتعاقدة معها في دولة قطر وخارجها. وقد وقع الاتفاق نيابة عن "جويك" الأمين العام الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل ونيابة عن شركة "ضمان قطر" الرئيس التنفيذي الأستاذ لي شوري.

يُذكر أن "ضمان هيلث أنشورنس قطر أل أل سي" (ضمان قطر) هي شركة متخصصة في التأمين الصحي بقطر ومرخصة من مركز قطر للمال. وتمتلك



"ضمان قطر" شبكة عريضة من مزودي خدمات الرعاية الصحية في دولة قطر وخارجها، إذ تضم مستشفيات ومراكز طبية متعددة الاختصاصات، وعيادات متخصصة ومراكز للتشخيص الطبي وصيدليات وعيادات للأسنان، وقد تمّ اختيار هذه الشبكة الواسعة بما يتوافق مع معايير الجودة التي تتبعها "ضمان" لتوفير الخدمات الطبية وتأمين سلامة المرضى.

وتعتبر شركة "ضمان قطر" ثمرة للتعاون المشترك بين الشركة الوطنية للتأمين الصحي -ضمان الإمارات العربية المتحدة، وشركة "ميونيخ هيلث" في ألمانيا. ومن خلال ضمان أبوظبي يتم التأمين الصحي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تغطي الشبكة أكثر من 2.3 مليون شخص.





المجموعة الإعلامية الأولى في الشرق الأوسط The First Media Group In The Middle East



www.srmg.com

### التعاون الصناعري

### برامج القيمة المضافة. . حافز لتطوير الصناعة الخليجية



إن الدخول في صناعات القيمة للضافة يعتبر خياراً إستراتيجياً لتطور الصناعات. وتُعزى أسباب التنافسِ بين الصناعات فِّي مجالات الْقيمة المضافة في الصناعات الوسيطة إلى حاجة تلك الصناعات إلى تَأْمِينَ عقود طويلة الأُمد في المشتريات الحكومية، كما أن ملامح البيئة الاقتصادية المحفزة لصناعات القيمة المضافة تقوم على النقاط التالية:

- الزيادة في مشاريع البنية التحتية أدت إلى زيادة الطلب على المنتجات الوسيطة، وأدت بطريقة مباشرة إلى الحاجة لاستَثمارات في الصناعات المُشتركة.
- 2 بروز قطاعات جديدة في الاقتصادات الخليجية دفعت بزيادة الطلب على الاستثمار الصناعي في قطع الغيار لصناعات الدفاع، والمعدات، والأجهزة الثقيلة.
- تطور برامج الدعم الحكومي لقطاعات الصناعات الخفيفة التي تربط بين الصناعات الإلكترونية وقطاعات تقنية المعلومات والاتصالات مع مراكز الأبحاث والتطوير.
- 4 زيادة الطلب على الاستثمار في صناعات الآليات, وبالتحديد المركبات الخاصة (السيارات), ما أدى إلى زيادة الطلب على الاستثمار الرأسي.
- قطعت صناعات البتروكيماويات الخليجية شوطاً كبيراً من التطور الصناعي، مما خلق الحاجة إلى صناعات صغيرة ومتوسطة في الصناعات التحويلية - 5 المرتبطة بالصناعات الكبيرة
  - دخول سلاسل الإمداد العالية إلى مجتمع الأعمال الخليجي. وبروز الحاجة إلى ربط سلاسل الإمداد المحلية على الستوي العالي.
- زيادة الطلب على توطين أفضل الممارسات في التوريد والتسليم والجودة. ما دفع بالصناعات إلى التفكير في التنويع الصناعي كأحد المداخل لاستدامة. - 7

إذن المطلوب من الصناعات الصغيرة والمتوسطة التحول لمواكبة ظاهرة التجمعات الصناعية في المجتمع الخليجي. ما يعطيها الفرصة لتطوير منتجات جديدة باستثمارات مشتركة. كما أن بروز الحاجة إلى إحياء ظاهرة تصنيع المنتجات الوسيطة يعتبر من الركائز الأساسية لبناء تنافسية صناعات محلية. وتطوير قدراتها على التوريد بحسب أفضل الممارسات الدولية.

وهناك العديد من الصناعات المتقدمة والحديثة التي يمكن أن تقام في الخليج، والتي على القطاع الخاص المبادرة للدخول فيها، وجذب الاستثمار إليها، ومن أهمها إقامة الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية، والتي تشمل صناعة تقنية المعلومات والاتصالات، وتقنيات وصناعات الهندسة الحيوية، والطاقة المتجددة والصناعات البيئية والدوائية، إضافة إلى الصناعات الكيماوية، وكلها تزيد من طاقات صناعات القيمة المضافة.

ونظراً لوجود العديد من الحوافز بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والتي تتمتع بها الأنشطة الصناعية. ومن ضمنها إعفاء مدخلات الصناعة من الضرائب (الرسوم) الجمركية، فالفرص كثيرة للاستثمار في الصناعات الجديدة المكثفة للقيمة المضافة المحلية من سلع وخدمات.

أضف إلى ذلك الدعم المتواصل الذي تقدمه الحكومات الخليجية في الحث على قيام صناعات ذات قيمة مضافة عالية. حيث يعتبر تطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المحاور المهمة للإستراتيجيات الصناعية الوطنية. إذ لتحقيق شمولية في صناعات القيمة المضافة تتبنى الدول منظومات متكاملة. والتي تعمل على ثلاثة عناصر متوازنة. هي: تطوير وحديث قطاع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وحفز إنشاء شركات جديدة. وفتح استثمارات متزايدة في هذا القطاع. وإرساء علاقات توريد ومناولة بين شركات القطاع وبين الشركات الوطنية. الكبيرة. وما سبق كان التركيبة المختين المول منظومات متكاملة. والتي تعمل على الصغيرة والمتوسطة هو المحرك القطاع وبين الشركات الوطنية الكبيرة. وما سبق كان التركيبة المختبرية لتكوين صناعات القيمة المضافة. يكون فيها قطاع المنشآت

ولا ننسى أن الإستراتيجيات الوطنية للصناعة بدول المجلس تتبنى برامج كثيرة. ومنها برنامجان أساسيان هما: برنامج دعم المنشآت الصناعية الصغيرة والتوسطة. والذي يهدف إلى دعم المنشآت الفائمة وقسين إنتاجيتها وتنافسيتها. وكذلك إنشاء آليات تعاون بينها وبين المنشآت الصناعية الكبيرة على نحو يقوي العلاقات الصناعية والتعاون الصناعي.

إضافة إلى برامج الحاضنات للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بدول المجلس. والتي تهدف إلى إنشاء مجموعة من حاضنات التقنية بأنواعها خصوصاً تلك المرتبطة مع الشركات الكبيرة. وحاضنات الأعمال لتدريب رجال وسيدات الأعمال على مهارات الأعمال، وإنتاج جيل جديد من الصناعيين الشباب.

هذا ويعيش قطاع الصناعة في دول الجلس في بيئة متغيرة زاخرة لالتطورات, وأهمها انضمام دول المجلس لنظمة التجارة العالية, ومن الأهمية الاستفادة من الفرص الكبيرة في الأسواق الخارجية عبّر خسين الإنتاج. لضمان الوصول إلى هذه الأسواق والمنافسة فيها من خلال صناعات القيمة المضافة.

ومن التجارب التي يمكن الاستفادة منها النهوذج الألاني. إذ تعتبر صناعة السيارات في ألمانيا من أكبر الصناعات في نطاق دورة المبيعات. وتمثل 42 % من جميع الشركات الأوروبية لتصنيع المعدات. كما تساهم بـ 0.5 % في مراكز البحث والتطوير لمعدات المحركات. وتستضيف ألمانيا أكبر قمع لشركات تصنيع المعدات في أوروبا. وبذلك تتيح قدراً كبيراً من ميزات القيمة المضافة لمزودي صناعة المحركات.

المهندس حازم صبحى الأنقر رئيس التحرير



### www.imiplus.goic.org.qa



